

اليات ومضامين التوسع الخامس للاتحاد الأوربي

نراكم معرفي ودروس مستفادة

أ.د. عبد اللطيف شهاب زكري*

المستخلص

تشكل التجمعات والكيانات الاقتصادية الدولية والاقليمية ثقلا اقتصاديا، وسياسيا. ويكون لها عادة دورا بارزا في تحديد المواقف، وقوة تتحكم في رسم السياسات في المحافل و الهيئات الدولية وعلى مختلف الاصعدة. مما يتيح لها الفرصة في تحقيق الكثير من الاهداف اللتي توفر لها عوامل النمو والتقدم.

ومن الصيغ الناجحة للتجمعات الاقتصادية الاقليمية، الاتحاد الأوروبي، اللذي تشكل في بدايته من ستة دول أوروبية (فرنسا، المانيا، بلجيكا، هولندا، ايطاليا و لوكسمبورك)، ضمن اتفاقية الجماعة الاقتصادية الاوروبية (CCE)، واتفاقية الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية (EURATOM) ، واللتي وقعت بينهما في روما بتاريخ 25 اذار 1954 .

ان اول عملية توسع للاتحاد الأوروبي كانت في عام 1973 ، وشملت (الدنمارك، انكلترا وايرلندا)، وفي عام 1981 ، التحقت (اليونان) لينجز التوسع الثاني ، تلتها بالانضمام (اسبانيا، والبرتغال) عام 1986 ، فانجز التوسع الثالث، في حين حدث التوسع الرابع عام 1995 ، وشمل (النمسا، فنلندا، والسويد) .

أما التوسع الخامس للاتحاد فكان في عام 2004 ، وهو الكبر من نوعه منذ التأسيس ، إذ انضمت عشر دول من أوروبا الوسطى والشرقية اليه (بولنيا، استونيا، اسلوفينيا، لتوانيا ، لتونيا ، اسلوفاكيا، هنكاريا، قبرص، مالطا، وجمهورية الجيك) ثمان دول شيوعية سابقة من أوروبا الشرقية، والبليطيك، إضافة إضافة إلى جزيرة قبرص المجزأة ، وجزيرة ماطا الصغيرة.

لقد تحول لاتحاد الأوروبي اليوم إلى أكبر سوق موحد في العالم، بعدد سكان يصل إلى حوالي (450) مليون نسمة ، وبمساحة تبلغ حوالي (4) ملايين كم2 مما أوجب عليه تنمية بلدانه، ويجاد فرص عمل جديدة لمواطنيه ، وفي الوقت نفسه قد رفع من نفوذه في العالم ، بحصوله على مرتبة تسمح له باعطاء أفضل النتائج لجميع مواطنيه في القضايا الدولية ، اللتي يصبح رائدا فيها.

لم يسبق في أي توسع، ان ينضم مثل هذا العدد مرة واحدة ، وفي وقت واحد ويشمل دول من أوروبا الوسطى والشرقية. غير ان هذه الخطوة الكبيرة ، قد أثارت القلق لدى المجتمع الأوروبي ، اكثر مما أثارت النشوة . ولم يحضى أي توسع سابق للاتحاد من جدل واختلاف في الرأي بين المهتمين ، مثلما حضى التوسع الخامس ، بسبب طبيعة وواقع البلدان الجديدة المنتمية.

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياحية

ABSTRACT

The gathering & economic, international ,regional entities form an important and necessary position and has an immense role to determinpe the situations & power controls to plan the policies in the assemblies & international boards with different aspects, that create it the opportunity to verify many aims that provide it the factors of grow & progress.

The successful methods for the economic, regional gathering, the European Union, has been formed in its beginning from six European State(France ,Germany ,Belgium, Netherland ,Luxemburg) within the(CEE) & (EURATOM) that has been done between them in Roma dated 25/March/1954.

The first expanding operation for European Union was in 1973, included(Denmark , England, Ireland) ,in1981 (Greece) joined to achieve the 2nd expansion , then (Spain, Portugal) in1986, the 3rd expansion has been expanded. Meanwhile, the 4th expansion has been happened in 1995, included (Austria, Finland& Sweden). But the 5th expansion for the Union was in 2004,is the biggest since the establishment , 10 States Eastern& Middle Europe has joined it(Poland ,Estonia, Slovenia ,Litany ,Slovakia, Hungary, Cyprus, Malta & Scheck) Eight previous communities States from Eastern Europe, Baltic, in addition to divided Cyprus & small Malta Island.

Today, the Europe Union has become the biggest unified market in the world, as population of (450) million , with an area of (4) Million K2; that made it to develop his countries & to find new gob opportunities to his citizens . at the same time, he has strengthened his power in the world when he obtained the rank; permitted him to give the best results for all the citizens in the international affairs to be a pioneer in it.

The expansion was the first , when has been joined like this number in one time, at the same time, include State from Europe & Eastern Europe.

But this large step has brought the worry for the Europe community, more than the comfort , as the 5th expansion doe to the nature of new affiliated countries.

المقدمة :

تشكل التجمعات والكيانات الاقتصادية الدولية والأقليمية ثقلاً اقتصادياً ، وسياسياً ويكون لها عادةً دور بارز في تحديد المواقف ، وقوة تتحكم في رسم السياسات في المحافل والهيئات الدولية وعلى مختلف الأصعدة . مما يتيح لها الفرصة في تحقيق الكثير من الأهداف التي توفر لها عوامل النمو والتقدم ، ولقد باتت التكتلات الاقتصادية سمة مميزة للحياة الاقتصادية المعاصرة ، ولهذا ليس بمقدور أية دولة منفردة مهما كانت قدرتها أن تواجه الأوضاع الاقتصادية الدولية وإنعكاساتها ، وبما يتناسب مع مصالحها ورغباتها في التطور المستقل .

ومن الصيغ الناجحة للتجمعات الاقتصادية الاقليمية ، الاتحاد الأوربي ، الذي تشكل في بدايته من ست دول أوربية (فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، إيطاليا ، ولكسمبورك) ، ضمن اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) ، واتفاقية الجماعة الأوربية للطاقة الذرية (EURATOM) ، والتي وقعت بينهما في روما بتاريخ 25 آذار 1951 . وكان الاتحاد الأوربي

مجرد فكرة غامضة في حينها بأعين من وقعوا على اتفاقية روما ، وبدأ بمهمة بسيطة نسبياً ، هي إزالة التعريفات الكمركية على السلع المتداولة ما بين الدول الأعضاء . ومع هذا تمسكت أوروبا بحلم كان يحمل معه أسماء متعددة (مزيداً من أوروبا ، أوروبا اعمق ، اتحاد اوثق ، اوربا الفدرالية) ، وما لبث هذا التجمع ان تطور خلال خمسة عقود ، ليصل الى مايسمى الاتحاد الأوروبي ، ويضم في ثنياه 27 دولة في عام 2007 ، مع وجود دول أخرى تنتظر فرصة الدخول .

إن أول عملية توسع للاتحاد الاوربي كانت في عام 1973 ، وشملت (الدانمارك ، انكلترا ، وايرلندا) ، وفي عام 1981 ، التحقت (اليونان) لينجز التوسع الثاني ، تلتها بالانضمام (اسبانيا ، والبرتغال) عام 1986 ، فأنجز التوسع الثالث ، في حين حدث التوسع الرابع عام 1995 ، وشمل (النمسا ، فنلندا ، والسويد) . أما التوسع الخامس للاتحاد فكان في عام 2004 ، وهو الأكبر من نوعه منذ التأسيس ، إذ انضمت عشر دول من أوروبا الوسطى والشرقية إليه (بولونيا ، استونيا ، سلوفينيا ، لتوانيا ، لتونيا ، سلوفاكيا ، هنكاريا ، قبرص ، مالطا ، وجمهورية الجيك) ثمان دول شيوعية سابقة من أوروبا الشرقية ، والبليطيك ، إضافة إلى جزيرة قبرص المجزأة ، وجزيرة مالطا الصغيرة .

لقد تحول الاتحاد الأوروبي اليوم إلى أكبر سوق موحد في العالم ، بعدد سكان يصل إلى حوالي (450) مليون نسمة ، وبمساحة تبلغ حوالي (4) ملايين كم² مما أوجب عليه تنمية بلدانه ، وإيجاد فرص عمل جديدة لمواطنة ، وفي الوقت نفسه قد رفع من نفوذه في العالم ، بحصوله على مرتبة تسمح له بإعطاء أفضل النتائج لجميع مواطنيه في القضايا الدولية ، التي يصبح رائداً فيها .

لم يسبق في أي توسع ، أن ينضم مثل هذا العدد مرة واحدة ، وفي وقت واحد ويشمل دول من أوروبا الوسطى والشرقية . غير ان هذه الخطوة الكبيرة ، قد أثارت القلق لدى المجتمع الأوروبي ، أكثر مما أثارت النشوة . ولم يحضى أي توسع سابق للاتحاد من جدل واختلاف في الرأي بين المهتمين ، مثلما حظي التوسع الخامس ، بسبب طبيعة وواقع البلدان الجديدة المنتيمة .

تعدد الثقافات واللغات يمكن ملاحظتها بصورة واقعية لدى دول الاتحاد الأوروبي. بحيث إنه فيما عدا قبرص ، جميع الدول الجديدة التي انضمت إلى الاتحاد ، جلبت معها لغة رسمية مختلفة ، فأصبح عدد اللغات التي يتكلم بها مواطنو الاتحاد الاوربي عشرين لغة رسمية .

وبهذا تصبح الفوضى المشتركة في الاتحاد ، حتمية في رأي الكثيرين . وهناك صعوبة في تجنبها ، من اجل حقوق الانسان ، المرافقة لمختلف النصوص القانونية المشتركة في لغتها الخاصة الملائمة لها ، فهي على وفق هذه الميزات يمكن ان تسبب تصادماً مع الاتحاد ، أكثر منه تكاملاً .

أهمية البحث .-

تأتي أهمية الدراسة من كونها تناولت مسيرة تشكيل الاتحاد الأوروبي وتوسعه تاريخياً منذ أن كان ست دول حتى ان أصبح 27 دولة وانعكاس تلك التوسعات على واقع الاتحاد الاوربي والتركيز على التوسع الخامس باعتباره يختلف عن بقية التوسعات إذ ضم دولا من وسط وشمال أوروبا تختلف بإمكاناتها وقدراتها ومستويات تطورها عن دول الاتحاد الغربية وعاش زمن طويل مع نظام التخطيط المركزي الاقتصادي والسياسي المتناقض مع النظام الراسمالي الموجود في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بحيث إن انضمام بولونيا مثلا يقع ضمن الدول ذات الأيدي الكبيرة والرخيصة ولا سيما في القطاع الزراعي الذي يشكل نسبة العاملين 19 % من مجموع الأيدي العاملة الفعالة فيها . في حين تتميز مالطة بصورة خاصة بالدول المحافظة (الطلاق , والاجهاض , وزواج المثلي غير شرعي فيها) مع عدد سكان لا يتجاوز 300 الف نسمة , بحيث حلت محل لكسمبرك البلد الأقل سكانا ما بين دول الاتحاد الأوروبي.

مشكلة الدراسة .-

إن التوسع الخامس للاتحاد الاوربي أحدث عدداً من المشاكل مثلما أوجد الكثير من الايجابيات نتيجة لانضمام عدد كبير من الدول الأوربية في وقت واحد تختلف في فلسفتها السياسية والاقتصادية سابقا عما هو عليه في دول الاتحاد الأوروبي الغربية .

هدف البحث .-

هو الرغبة في التعمق بهذا الموضوع من أجل الاطلاع أكثر على الدول التي أنضمت الى الاتحاد الأوروبي ضمن توسعه الخامس ، ومعرفة حجم التغيير الذي حصل ونتائج هذا التوسع وتأثيره على مسيرة الاتحاد الأوروبي ، آملاً في الوقت نفسه ان تكون المظاهر التي يتم تناولها واضحة للمهتمين في هذا المجال ، ويمكن الاستفادة منها في سعي الدول العربية و الاسلامية لإيجاد صيغ جديدة للتعاون الاقتصادي والسياسي فيما بينها ، ضماناً لتطور ورخاء شعوبها.

فرضية البحث .

إن التوسع الخامس للاتحاد الاوربي ، أوجد الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الاتحاد بصورة عامة على الرغم من وجود بعض السلبيات التي ظهرت مع هذا التوسع وم

منهجية البحث .

تم اتباع منهجية الاستقراء العلمي عن طريق تتبع مراحل التكامل الاقتصادي و تطوره وتوسعاته المختلفة لدول الاتحاد الأوربي مع التركيز على استقراء التغيرات التي حصلت نتيجة التوسع الخامس للاتحاد وذلك بإظهار مزايا و عيوب هذا التوسع وانعكاساته على مسيرة الاتحاد ضمن فترة الدراسة .

هيكلية الدراسة .-

تأتي الدراسة من خلال تقديم تحليل لمضامين ومسارات هذا التوسع عن طريق المباحث التالية:
المبحث الأول : الاتحاد الأوربي النشأة و التطور .

المبحث الثاني : الاتحاد الأوربي وتحديد مستقبله المباشر في انضمام دول وسط وشرق أوربا إليه.
المبحث الثالث : انعكاسات توسع الاتحاد الاوربي الخامس ، على دول الاتحاد .

المبحث الأول

الاتحاد الأوربي النشأة والتطور

لا يمكن معرفة مضامين نشأة الاتحاد الأوربي وتطوره من دون النظر إلى المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، لكون فكرة أوربا الواحدة يصعب فهمها بمعزل عن تطورات القارة ، وسلسلة الاحداث المتعاقبة التي شهدتها ، وأدت الى ظهور الدعوات المطالبة في إيجاد صيغ التقارب وأساليب التكامل كحقيقة واقعة ، أوصلت فيما بعد إلى قيام الاتحاد الاوربي ، وفيما يأتي استعراض لأهم الاحداث التاريخية التي مرت بها فكرة إنشاء الاتحاد وتطوره .

أولا - فكرة التعاون الأوربي (1918 – 1939)

يعتقد الكثير من المهتمين بالشؤون الدولية ، أن الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) كانت بداية نهاية المدنية الأوربية وآخرين أقل منهم أدركوا ان قدرة رد الفعل الأوربي لهذه الحرب تجلت في استطاعة أوربا في التغلب على النزعات القومية العدوانية التي أوصلت القارة إلى الخراب ، وولدت فكرة أوربا موحدة ومسالمة كمشروع مشترك . وفي عام 1929 ، دافع رئيس وزراء فرنسا السابق (Aristide Briand) عن فكرة اقامة اتحاد أوربي فدرالي ، يبنى على التضامن ، ويبحث عن الازدهار والرخاء الاقتصادي والتعاون السياسي والاجتماعي ، على غرار الولايات المتحدة الامريكية . ومثل هذه الشراكة للأمم الأوربية في رأيه ، تتطلب قوة حافظة ، وفوق كل هذا ، منهاج مشروع مادي محدد . ولكن تفجر أزمة الركود الاقتصادي العالمي في حينها ، طمست فكرة التضامن والتعاون في المشهد العالمي . ويتسلم أدلفو هتلر (Adelfo Hitler) أمانة

الدولة الالمانية في عام 1933 ، وضع النهاية لفكرة الوفاق الأوربي المسالم . ونهضت العنصرية القومية السيئة الصيت في أسوء صورها . وبدأت اوربا ومعها العالم تسير في طريق الخراب الجديد .(1)

ثانياً ، مقدمة التعاون الأوربي (1945 – 1957)

كانت أوربا على موعد مع الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) التي أوجدت الخراب والدمار للطبيعة والانسان وفي الجزء الأكبر منها . وخلال تقييم الوضع المذهل الذي أوصل القارة للخصومات القومية ، ومن جميع جوانبها وصلت القناعة لدى الكثيرين بأنه مالم تحل المشاكل الاوربية ، لايمكن تجنب وقوع حرب عالمية ثالثة . وأخذت اصوات السياسيين والمثقفين تطالب بضرورة إيجاد صيغاً للتعاون والتكامل تؤدي إلى اعادة تنظيم الخارطة الأوربية من جديد وبشكل واضح . وبدأت تطرح مشاريع للتعاون ، طلباً للسلام الذي يؤثر في الوحدة الأوربية ، ويتماشى مع رغبات السياسيين والمثقفين وتوجهاتهم . إضافة الى ظهور بعض الحقائق التي دفعت إلى ذلك الهدي الجديد للتكامل الأوربي من بينها (2) :-

1- وعي الأوربيين لضعفهم ، وان الحرب العالمية الثانية وضعت نهاية لسيطرتهم في العالم ، وأصبحت القوتان الجديدتان ، الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتي تمتلكان السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم . وبات مستقبل أوربا رهيناً بقدرة دولها غير المتجانسة .

2- ايمان الأوربيين القاطع بضرورة تجنب العودة إلى حرب أخرى ، وبكل الوسائل والاتجاهات ، والتي تعتبر في نظرهم حرباً أهلية أوربية ، لكون أوربا كانت ساحتها ووقودها بالدرجة الأولى . ولهذا بدأت فرنسا ومانيا منذ البداية وبصورة أساسية في البحث عن وسائل لراحتها ، مع النظر بصورة جدية إلى ان وحدة الولايات المتحدة الأمريكية كانت الطريق والضمان لاحلال السلام فيها .

3- الرغبة التي انتشرت لدى غالبية الأوربيين ، من ضرورة إيجاد قارة أكثر انفتاحاً وعدالةً ، وقناعتهم بأن ازدهار العلاقات الدولية يتم تطويرها من خلال التوافق .

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، وعلى عكس ما فعلت في الحرب العالمية الأولى ، فلم تختبر الحياد هذه المرة ، وتحملت مسؤوليتها كقوة عالمية وتبنت سياسة التدخل في الموضوعات الأوربية ، وكانت متيقنة بأن العوائق والقيود على حركة التبادل التجاري ، التي انتشرت بعد الكساد عام 1929 ، قد تم الوصول إلى أعلى تعبيراته في الاكتفاء الذاتي النازي والفاشستي

المسؤولين الكبار عن التوتر العالمي الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية . وأن تبني سياسة الافتتاح التجاري ، يصبح شرطاً أساسياً تلتزم به أي دولة تحتاج إلى المساعدات الأمريكية . وفي الوقت نفسه ، بدأت الحرب الباردة (التحدي العقائدي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية أمام التحدي العقائدي الذي يمثله الاتحاد السوفيتي) فسارعت أمريكا إلى تطبيق ماسمي بعقيدة أو مذهب ترومان (Doctrina Truman) ، الذي يهدف في النهاية إلى كبح التوسع الشيوعي المدعوم من الاتحاد السوفيتي ، فأطلقت (مشروع مارشال) للمساعدة الاقتصادية للدول الأوروبية . والذي حاول معالجة ودعم وتشجيع التطور الاقتصادي لأوروبا المدمرة ، (والتي يقبها الفرنسيون حقبة الثلاثين المجيدة) . مع هدفه السياسي الداعي إلى عرقلة أو منع التوسع الشيوعي ، ولأول مرة قام الامريكان بدعم إنشاء منظمة أوروبية مركزية ، تنظم وتدير توزيع المساعدات الاقتصادية لمشروع مارشال ، فتم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي عام 1948 . وبذلك يكون أول تنظيم يجمع جانب كبير من دول أوروبا الغربية ، ويساعد على تحرير التجارة بينها ، ويدخل الأفكار باتجاه إقامة اتفاقيات مالية ، تطور التعاون الاقتصادي في مظاهر مادية . وفي عام 1949 بادرت من جديد الولايات المتحدة الأمريكية ومعها غالبية الدول الديمقراطية في أوروبا الغربية بالإضافة لكندا ، إلى إنشاء حلف عسكري كبير (حلف شمال الأطلسي) ، لمواجهة الاتحاد السوفيتي . وقبل سنة من ذلك التاريخ ، أي في عام 1948 ، قد بدأ سير البنلوكس (Benelux) وهو الاتحاد الكمركي بين (بلجيكا وهولندا ولكسمبورك) مع تطبيق تعريفه خارجية مشتركة علماً ان هذه المنظمة قد تم انشاؤها أول مرة في عام 1944 ، أي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. خطوة أخرى أقرت في طريق التعاون الأوروبي ، وهي إنشاء المجلس الاوربي في عام 1949 ، وهذا الجهاز مازال إلى اليوم موجود ، ويقوم بدعم وتشجيع التعاون السياسي بين الدول الأوروبية ، ولكن نظامه لم يؤخذ كأهداف للوحدة الاوربية ، ولم يجرب عملياً إلى حد الآن أي نوع من التنازل عن السيادة الوطنية ، بواسطة الديمقراطية ، وحقوق الانسان في جميع الدول الاعضاء .⁽³⁾

ثالثاً ، مدخل التكامل الاقتصادي الأوروبي - من اعلان شجومن [schuman] إلى اتفاقية روما، 1950 - 1957

كانت أول خطوة في تكوين المجموعة الأوروبية ، قد بدأها وزير الخارجية الفرنسي (Robert schuman) بدعوته المشهورة في التاسع من شهر آيار عام 1950 ، والتي اقترح فيها خطة

للسعي المشترك من أجل التكامل الفرنسي الألماني في إنتاج الفحم والصلب . وهذا النوع من التكامل الاقتصادي يبحث في تطوير التقارب بين البلدين ، بعيداً عن مظاهر الحرب في أوروبا . وفي العام نفسه (1950) اقترحت الحكومة الفرنسية انشاء الجماعة الاوربية للدفاع (CED) غير ان هذا المشروع فشل بصورة نهائية عام 1954 ، عندما رفض المجلس التشريعي الفرنسي الخاص ، المصادقة على اقامته ، علماً أنه كان مدعوماً من قبل اتحاد اوربا الغربي (UEO) وهي المنظمة التي ألغيت عملياً من قبل حلف شمال الاطلسي (OTAN) .

وعلى الرغم من هذه العثرة الكبيرة في طريق التعاون الأوربي ، استمر السعي من اجل التكامل الاقتصادي ، وتم توقيع اتفاقية باريس في 18 نيسان عام 1951 ، والتي أقرت إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والصلب (CECA) وحولت خطة (schuman) الى حقيقة واقعة ولأول مرة اجتمع مسؤولو ستة دول أوربية (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، ولكسمبورك) وأقروا أن التكامل الاقتصادي هو الطريق الواضح باتجاه الوحدة التي يمكن الوصول إليها بعد مدة زمنية طويلة ، وان الفشل في استمرار الجماعة الأوربية للدفاع (CED) يدل على ان هدفي الوحدة السياسية والعسكرية الأوربية يصعب الوصول إليهما في تلك المرحلة .

وفي عام 1955 أجمع وزراء خارجية الدول الست برئاسة بلجيكا ، في مؤتمر (Mession) وكثيرة للاتفاقيات السابقة التي تم التوصل إليها أقروا كخطوة أولى في بناء أوروبا ، إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE) والمجموعة الأوربية للطاقة الذرية (EURATOM) وتم التوقيع عليها في روما من قبل الدول الست في 25 آذار عام 1957 .⁽⁴⁾

رابعا ، إتفاقية روما وتطور المجموعة الاقتصادية الأوربية (1957 – 1986) .

في الأول من آذار عام 1958 ، دخلت اتفاقية روما العمل ، بعد أن وقع عليها ممثلوا الدول الست (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، ولكسمبورك) وصادقت عليها برلماناتهم والتي أكدت في ديباجتها ان الدول الموقعة اتفقت (على الالتزام في إنشاء القواعد المتينة من أجل اتحاد أكثر وثافة وعدالة بين أبناء الدول الأوربية) وبهذا الشكل أكدت الدول الاعضاء على الهدف السياسي للتكامل المتدرج من أجل الوصول إلى انجاز الوحدة السياسية الأوربية المطردة .

وفي الممارسة الحقيقية للاتفاقية ، أصبح العمل بصورة أساسية بالاتحاد الكمركي ولهذا السبب كانت المجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE) تعرف من قبل المواطنين (بالسوق الأوربية المشتركة) وقد تم اقرار صيغة انتقالية لمدة 12 عاماً يجري فيها الإلغاء التام للضرائب بين الدول الاعضاء ، ولكن النجاح الاقتصادي لهذه البلدان الذي انعكس إيجابياً على حرية التبادل التجاري

بينها ، أدى إلى تقليص الفترة الانتقالية وفي الأول من تموز من عام 1968 ، الغيت جميع الضرائب الداخلية على السلع المتداولة بين الدول الاعضاء . وفي نفس الوقت اقرت ضريبة ممركية مشتركة على المنتجات الواردة من دول ثالثة .

والسوق الأوروبية المشتركة (EEC) اقرت حرية تبادل السلع ، في حين حرية إنتقال الاشخاص ورأس المال والخدمات استمرت تعاني من قيود هامة وبقيت في حينها أهدافاً للعديد من التغييرات والتحديات وأصبحت معها ضرورة الانتظار حتى المحضر المشترك لعام 1987 والذي أوصل إلى إنشاء السوق الحقيقية الموحدة ، والذي بدوره أعطى الدفعة نفسها إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية الأوروبية عام 1992 . الاتفاق الجوهرى الآخر الذي تم التوصل اليه من خلال اتفاقية روما كأن تبني السياسة الزراعية المشتركة (PAC) والتي بموجبها تم اقرار حرية تداول المنتجات الزراعية بين الدول الاوربية الاعضاء واتخاذ اجراءات حماية تضمن للمزارعين مستوى دخل جيد ، متفادية منافسة منتجات البلدان الثالثة عن طريق الاعانات المالية وتحديد الأسعار المنخفضة . ومع هدف تمويل السياسة الزراعية المشتركة (PAC) أنشأت في عام 1962 منظمة الضمان والارشاد الزراعي الأوربي (EACCF) والتي استمرت باستيعاب الجزء الأكبر من الميزانية المشتركة واصلاحاتها كانت أحد القضايا المتنازع عليها في كنف الاتحاد الأوربي في السنوات الأخيرة وهي من المظاهر الأكثر ضرورة للاصلاح .

اتفاقية روما ، أقرت منع وجود الاحتكارات بالإضافة إلى إجراءات مشتركة في النقل ومنح بعض الامتيازات التجارية للاراضي المستعمرة من قبل الدول الاعضاء وهي الركيزة الأولى في البنية الأوروبية الحقيقية وتعني الانتصار الذي جاء به ما يمكن تسميته (رسالة العمل) التي كان قبلها عدم إمكانية التوافق بشكل مباشر على الوحدة السياسية التي دل عليها فشل الجماعة الاوربية للدفاع (ECD) . هذه الاستراتيجية الضامنة في تبني اسلوب التكامل الذي اثر شيئاً فشيئاً على مختلف القطاعات الاقتصادية ووحدها بصورة متدرجة جعلت الدول الأوروبية تقوم بالأدعان رويداً رويداً إلى الأهلية الاقتصادية والادارية وفوق كل هذا السياسية . كانت مصاحبة إلى تكوين هيئات فوق وطنية مزودة بسلطة سياسية متناسقة من المؤسسات التي تحولت في بنية المجموعة الاقتصادية منذ نشأتها من بينها (المفوضية الأوروبية ، البرلمان الأوربي ، المجلس الأوربي، محكمة العدل الأوروبية) واختصاصات هذه الهيئات أصبحت معدلة ومدعومة من خلال قرارات مختلفة ، واتفاقيات وقعت بعد اتفاقية روما . عالجت في النهاية أسلوب التكامل المتقدم ، بعيداً عن انتهاك حرمة الطريق المؤدي إلى الوحدة السياسية ، التي بقيت اقامتها هدف طويل الأمد . أما

الاتفاقية التي أسست الجماعة الأوروبية الذرية (EURATOM) فإنها بقيت أقل أهمية وتناقش ايجاد (شروط التطور الصناعي الذري) وفي الواقع عندما يتم الحديث عن اتفاقية روما ، يكون متعلق بأنشاء السوق الأوروبية المشتركة (EEC) على الرغم من أن هذه الصيغة غير صحيحة .(5)

خامساً ، توسع السوق الأوروبية المشتركة عام (1973)

المشكلة الرئيسية السياسية في انطلاق (EEC) كانت استمرار بقاء بلد مهم هو انكلترا على الهامش إذ رفض البريطانيون التكامل في البداية متذرعين بالأسباب الآتية (6) :-
أ- ان انضمام بريطانيا الى (EEC) قد يؤثر على انشطتها التجارية والسياسية وبضمنها علاقاتها مع مستعمراتها السابقة والحالية والتي تشعر بمسؤولية إتجاهها الموجود غالبيتها في (الكومنولث) .

ب - اعتقاد بريطانيا بأن انضمامها إلى مشروع السوق الأوروبية المشتركة (EEC) يلزمها التنازل عن السيادة وبالتالي إلغاء الإرادة البريطانية على الرغم من قناعتهم ان الوصول إلى الوحدة السياسية الأوروبية بهذه الطريقة يبقى هدف بعيد المنال .

ج- موقفها المعارض من الانضمام إلى الاتحاد الكمركي كان نابغاً من رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة ، تلغى فيها الحقوق الكمركية الداخلية ولكن في الوقت نفسه يبقى لكل دولة حرية وضع ضريبتها الخاصة بها ، بالنسبة للدول الثالثة . وبهذه الحالة تستطيع بريطانيا مراعاة علاقاتها التجارية المتميزة مع مستعمراتها الحالية والسابقة . وكرد على السوق الأوروبية المشتركة (EEC) سعت بريطانيا إلى إقامة الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) والتي وافقت عليها (السويد ، سويسرا ، النرويج ، النمسا ، الدنمارك ، والبرتغال) وهي بمثابة منطقة تجارة حرة وخصوصاً للمنتوجات الصناعية ، ولم تقر أي نوع من التعريفات المشتركة وفي الوقت نفسه بعيدة عن أي نوع من المشاريع التكاملية السياسية . وعلى الرغم ذلك فقد تنبه البريطانيون في وقتها لخطئهم في عدم الانضمام الى (CEE) وخصوصاً عندما لاحظوا أن اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة قد رعت التطور الاقتصادي لدولها الأعضاء مع مستوى نمو في أعوام الستينيات يفوق ما هو عليه في الولايات المتحدة الامريكية . وفي آب من عام 1961 طلبت بريطانيا التفاوض من أجل الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وخلف محاولات المفاوضات اعترضت فرنسا برئاسة ديكول (Charles De Gaulle) ، على انضمام بريطانيا منطلقاً من نظرة (ديكول) في بناء أوروبا لمواطنيها وخارج استغلال القوى العظمى المتجابهة في الحرب الباردة ،

وإنها مرتابة من وثافة ارتباط بريطانيا مع واشنطن . وفي عام 1967 عادت بريطانيا بطلب الانضمام ولكن الجنرال (ديكول) عارض مرة أخرى انضمامها . واستمر بالدفاع عن أوروبا قوية امام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ولم يعتقد بأوروبا موحدة سياسياً من أجل الاستقلال الوطني الفرنسي ، البلد الذي حاول بصورة فعلية الاحتفاظ بموقعه امام القوى العظمى ، والتي كانت بالنسبة له قضية غير قابلة للتساوم .

وثمرة لوطنية ديكول وموقفه ، وجدت عام 1966 ما أطلق عليها (أزمة الكراسي الخالية) ، إذ بقي السوق متوقفاً لعدة اشهر ولم يحرز أي تطور في موضوع انضمام بريطانيا . وأنتهى الأمر إلى مايسمى (التزام لوكسمبورك) ووجب الانتظار حتى استقالة الجنرال ديكول وخروجه من الساحة السياسية في عام 1969 ، بعدها بسنة أي في آذار عام 1970 فتحت فرنسا الباب أمام دخول بريطانيا إلى السوق الأوروبية واستمرت المباحثات حتى تكملت بالنجاح في عام 1972 . وفي عام 1973 أنضمت ثلاث دول إلى السوق الأوروبية المشتركة (بريطانيا ، الدنمارك ، وإيرلندا) وهو أول توسع وبذلك ولدت اوربا التسعة . (7)

سادساً ، التقدم في التكامل الأوروبي والتوسع إلى أوروبا ذات 12 دولة (1973 – 1986) .

أزمة البترول العالمية عام 1973 وضعت نهاية لما شهدته دول (EEC) من نمو اقتصادي متصاعد ، والذي استمعت به أثناء سنين طويلة واصبحت البطالة والتضخم والأزمة في القطاع الصناعي التقليدي هي المشهد الاقتصادي لدول السوق الأوروبية المشتركة في النصف الثاني من عقد السبعينيات واستمر حتى عقد الثمانينيات ، ورجح بعض الكتاب في بعض الأوقات نهاية أوروبا المتدرجة نحو التكامل . ولكن في الواقع العملي كان هناك تطور مهم أثناء تلك السنوات ، وخصوصاً بدرجة التكامل وفي توسع السوق على أعضاء جدد وساعد في نجاحها ، العمل المشترك للمجموعة الذي يمكن ملاحظته من خلال ما يأتي : (8)

1- ابتداءً من عام 1975 أستمع المجلس الأوروبي يجتمع دورياً برئاسة مسؤولي الدول والحكومات وحيثما يتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية للمجموعة .

2- في عام 1979 ولد النظام النقدي الأروبي مترافقاً مع إنشاء نظام التداول الأروبي الموحد (ECU) السابق ظهوره مباشرة للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وعملات البلدان الأعضاء بقيت مرتبطة بنطاق ضيق من تذبذب أسعار الصرف يصل إلى 2.5% من قيمتها إضافة إلى أن

الحكومات تعهدت بتنسيق سياستها النقدية ، كانت تعني أول خطوة ذات معنى باتجاه الوحدة النقدية .

3- سقوط الدكتاتوريات العسكرية في اليونان والبرتغال عام 1974 ، وموت الرئيس الاسباني (فرانكو) عام 1975 ، قد سهل التحاق هذه الدول فيما بعد (اليونان عام 1981) وهو التوسع الثاني للسوق ، وكلاً من (اسبانيا ، والبرتغال عام 1986) وبهما يكون التوسع الثالث للسوق الأوروبية المشتركة ، وهذان التوسعان كانا باتجاه أوروبا المتوسطة . وهكذا أصبحت أوروبا ذات الأثنتي عشرة دولة .

4- في عام 1984 ، مجموعة من البرلمانيين الأوروبيين برئاسة الإيطالي (Altiero Spinelli) قدموا للبرلمان مشروع معاهدة جديدة للوحدة الأوروبية ، تبقى على بنود اتفاقية روما ، وتفرض خطوات تطور مهم في التكامل الأوروبي ، وعلى الرغم من عدم الموافقة عليها من قبل حكومات الدول الاعضاء في السوق إلا أنها لاقت استحسان أعادتها مرة أخرى في مناقشة مستقبل المجموعة الأوروبية وتقدمها في عقد التسعينيات .

5- في عام 1985 ، وقعت ثلاثة دول للبنولكس (Benelux) وهم (هولندا ، بلجيكا ، ولكسمبورك) بالإضافة إلى فرنسا والمانيا على ماسميت باتفاقية شنكن (sehengen) والتحققت اليها فيما بعد غالبية دول المجموعة الاعضاء . وهكذا بدأ المشروع في ضمان حرية حركة الاشخاص وجدولة الغاء الحدود بين الدول الأعضاء .

وفي النصف الثاني من عقد الثمانينيات طريقة التكامل الاقتصادي الأوروبي بدأت تستلم دفعات سياسية مهمة ، في بدايتها كانت مقترحة من قبل (Jacques Delors) أحد الاثتراكيين الفرنسيين الذي اختير رئيساً للمفوضية الاوربية) عام 1985 ودعى كخطوة أولى الى قبول الوثيقة الأوروبية الموحدة .

سابعاً. الوثيقة الأوروبية الموحدة كخطوة في الطريق إلى اتفاقية الوحدة الأوروبية (1986 – 1992)

تم المصادقة على الوثيقة الأوروبية الموحدة في عام 1986 ، وبدأ العمل بها في الأول من كانون الثاني عام 1987 ، وقد وضعت أول تعديل لاتفاقيات التأسيسية للجماعة الأوروبية (CECA) ، (EURATOM , EEC) وفيما يأتي المستلزمات الرئيسية التي ادخلتها الوثيقة⁽⁹⁾ :-

1- في الميدان التأسيسي كرس وجود المجلس الأوروبي عن طريق تحديد الاجتماعات الدورية لرؤساء الدول والحكومات كمثل منظمة لديها وظيفة إجراء المفاوضات السياسية بين الحكومات

الأعضاء من أجل اتخاذ قرارات استراتيجية كبيرة ، وفي الوقت نفسه زادت صلاحيات البرلمان الأوروبي .

2- الاجراءات الأساسية بقيت داخلة ضمن البند (282) للاتفاقية والتي تنص (المجموعة تتخذ التدابير على طريق ازدهار واستقرار السوق الموحد أثناء مدة تنجز في 31 من كانون الثاني عام 1992 ، والتي تعني منطقة واحدة بدون حدود وحركة حرة للسلع والخدمات والاشخاص ورأس المال وهي مؤكدة ") .

3- إتخاذ الاجراءات اللازمة في تنسيق السياسة النقدية للدول الأعضاء لاجل تهيئة الطريق باتجاه هدف الوحدة الاقتصادية والنقدية .

4- موافقة الوثيقة الأوروبية الموحدة على مختلف الاقتراحات من أجل دعم التكامل في ميدان حقوق المجتمع (الصحة ، ضمان العمل ، البحث والتكنولوجيا ، البيئة ، والتحسس النائي) .

5- من أجل تعزيز هدف التماسك الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف دول المجموعة الأوروبية ، أتفق الاعضاء على الاصلاحات والمساعدات المالية ضمن ما سمى بالمضمون التنظيمي الذي يشمل " المضمون الأوروبي للارشاد والضمان الزراعي (FEOGA) ، والمضمون الأوروبي للتطور الاقليمي (FEDER) " وهذه المضامين موجودة أصلاً في اتفاقية روما .

هذه القرارات المهمة التي وضعتها الوثيقة الأوروبية الموحدة ، يعود الفضل بها إلى رئيس المجلس الأوروبي (Delors) الذي دعم بها الاتحاد الاقتصادي والنقدي وفتح الطريق أمام التكامل الأوروبي . ووجد التوازن في تطور التجارة الموحدة التي أتت على المستثمرين الأوروبيين بفوائد كبيرة ومباشرة . كما لاقت الوثيقة الاجتماعية الموحدة التي تدعو إلى ضمان مستوى اجتماعي جيد لجميع العاملين الأوروبيين رضی وموافقة الدول الأعضاء .

ومع هذا فقد تخللت مسيرة المجموعة الأوروبية أثناء تلك المدة بعض المشاكل التي حاولت اعاقه تقدمها ، من بينها الموقف البريطاني في عهد رئيسة الوزراء المحافظة تاتشر (Margaret Thatcher) المعاكس لتقدم التكامل الأوروبي والداعي الى خفض مساهمة بريطانيا في الميزانية المشتركة ، متضامنة في ذلك مع الرئيس الأمريكي ريكن (Ronald Reagan) في دعوته إلى مايسمى (ثورة الليبراليين الجدد) التي تهدف إلى خفض تدخل الحكومة في الاقتصاد والحماية الاجتماعية والتقليل من سلطة النقابات .

كما تفجرت أزمة البورصات العالمية في عام 1987 وانخفض حجم التداولات ، مما أثار في البورصات الأوروبية ، وأسحب على النظام النقدي الأوروبي ، لينتهي الأمر في خلاف عام 1992 ،

وخروج بريطانيا فيما بعد من هذا النظام (SME) .⁽¹⁰⁾ كل هذا لم يثن من عزيمة (Delors) فدعى إلى مؤتمر ما بين الحكومات الأوروبية عام 1989 لمناقشة التبنى النهائي لمشروع الوحدة النقدية والاقتصادية ، وفي عام 1990 دعى الى مؤتمر آخر للحكومات من اجل تشكيل الوحدة الاقتصادية وبعد حوالي ثلاث سنوات من المناقشات التي في كثير من الأحيان كانت تقتصر على أعلى المسؤولين في الدول الاعضاء تم الموافقة على اتفاقية الاتحاد الأوربي في العاشر من كانون الأول عام 1991 ، والتي تعرف باتفاقية ماستريخ (Mastrich) نسبة إلى المدينة الهولندية التي انعقد الاجتماع فيها . وفي السابع من شباط عام 1992 دخلت حيز التطبيق بعد أن صادقت عليها الدول الأعضاء.

ثامنا ، اتفاقية الوحدة الأوروبية (Maastrich) 1992 .

تعد هذه الاتفاقية حجر الزاوية للبنيان الذي تم تشييده في موضوع التكامل الأوربي ، وهي بمثابة تعديل وأكمال للاتفاقيات السابقة التي تمت الموافقة والعمل بها (اتفاقية باريس عام 1951 ، التي أوجدت اتفاقية الفحم والصلب (CECA) ، اتفاقيتي روما عام 1957 التي أوجدت اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة (EEC) ، واتفاقية الطاقة الذرية (EurAtom) والوثيقة الأوروبية الموحدة (AUE) لعام 1986) . ولأول مرة تم تجاوز الهدف الاقتصادي الذي بدأت به المجموعة الأوروبية وفتحت الابواب أمام الوحدة السياسية حيث اكدت في الفصل A2e من الاتفاقية على مايلي : (حاضر الاتفاقية هو بناء مرحلة في طريق انشاء اتحاد ، كل مرة أكثر وثافة وعدالة بين الشعوب الأوروبية) .

اتفاقية الوحدة الأوروبية ، لديها هيكل تنظيمي متكون من ثلاث دعامات ، بحسب النسيج القانوني للذين تصوروا وأعدوا ذلك البناء . والاستعارة التي استخدمت في انشاء هيكل الاتفاقية ، هي شكل (المعبد الاغريقي) الذي استند إلى ثلاث دعامات وهي (11) :-

1- الدعامة الوسطى ، وهي التي تسيطر على الموضوعات المشتركة المنزوية في الاتفاقيات الجماعية ، ومختلف اصلاحاتها وهيئاتها مع الأهلية فوق الوطنية . وفي هذه الدعامة تم وضع السوق والاتحاد الاقتصادي والنقدي ومضامين البناء والتماسك .

2- الدعامات الجانبية ، وتتأسس ليس من سلطة واحدة فوق وطنية ، وإنما من خلال التعاون بين الحكومات ، وهما :-

- أ- السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC) .
- ب- العدالة والموضوعات الداخلية (JAI) .
- وتتخذ القرارات في دعامة التعاون بين الحكومات بالرضا وكفاءة لجان التفويض في البرلمان الأوروبي ، أو محكمة العدالة ، التي هي نادرة ، فيما تتخذ القرارات في الدعامة المشتركة بواسطة الأغلبية وورقة المؤسسات المشتركة ضرورية .
- وفي حالة الدعامة الأولى ، فإن اتفاقية الوحدة الأوروبية أدخلت أموراً جديدة من بينها :
- 1- الاعتراف التام بوحدة المواطنين الأوروبيين .
 - 2- تبني قرارات من أجل إيجاد عملة موحدة ، تسمى اليورو (EURO) بدأ العمل بها في الأول من كانون الأول عام 1999 وبهذا الخصوص تم الاتفاق على خطة هيكلية تتكون من ثلاث مراحل :
- أ- المرحلة الأولى تبدأ في 1990 وتنتهي في 31 من كانون الثاني عام 1993 ، وهدفها تسهيل تحرير تداول رأس المال بين الدول الأعضاء .
- ب- المرحلة الثانية تبدأ من كانون الثاني عام 1994 ، وتنتهي في الأول من كانون الثاني عام 1999 وتهدف إلى وجوب تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء من اجل الوصول إلى بعض الأهداف المحددة بصورة كمية ويعرف (معيار التقارب) ويشمل خفض تضخم أنواع من الفائدة ، وتذبذب أسعار الصرف لبعض العملات الأوروبية ، والسيطرة على العجز والدين العام ، والدول التي تصل إلى هذه الأهداف بإستطاعتها المضي الى المرحلة الثالثة .
- ج- المرحلة الثالثة وتبدأ من شهر كانون الثاني عام 1999 ، التاريخ الذي اوجدت فيه العملة الأوروبية الموحدة وسميت باليورو (EURO) والذي فيه تم تثبيت معادلة عملات البلدان الأربية المشتركة ، وتقرر انشاء البنك المركزي الأوروبي (BCE) ، وعرفت البلدان المساهمة بالعملية الأوروبية الموحدة (منطقة اليورو) وكانت بدايتها متكونة من إحدى عشرة دولة وهي (المانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ، هولندا ، بلجيكا ، لكسمبورك ، النمسا ، ايرلندا ، وفنلندا) ثم أنضمت إليها اربع دول(اليونان ، انكلترا ، الدنمارك ، السويد) .
- 3- كرست اتفاقية الوحدة الأوروبية ، البحث في التماسك الاقتصادي الاجتماعي كهدف من أجل تنظيم مضامين التماسك التي تمول بالساعات المالية للبلدان التي يقل فيها معدل الناتج الفردي عن 90% ، عن المعدل الأوروبي واخذت بسياسة التقارب ، وعادة هذه الأموال تذهب إلى تمويل قطاعات (البيئة والطرق والمواصلات) بمواد اساسية والبلدان التي استفادت من هذه المساعدة

بالدرجة الاولى اسبانيا كرقم مطلق واليونان والبرتغال وايرلندا التي توقفت المساعدات اليها نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الشخصي فيها .

4- تصرفت اتفاقية الوحدة الأوروبية ، بمسؤولية متقدمة اتجاه موضوعات مشتركة في مجال " السياسة الاقتصادية والنقدية ، السياسة الصناعية ، طرق النقل والمواصلات ، والسياسة التنقيفية ، حماية المستهلكين ، البحث والتطوير العلمي ، التطور التكنولوجي ، التعاون في مجال التحسس النائي والبيئة ، والسياسة الزراعية المشتركة (PAC) " ، وهي أحد المواضيع الكبيرة التي تنتظر الاصلاح وبقيت تمتص غالبية الميزانية المشتركة .

5- تصدت اتفاقية الوحدة الأوروبية لمواضيع التربية والتعليم العام والأحوال الشخصية ، وأقرت بأن الدول الاعضاء هي المسؤولة عن الافراد في خطط النظام الدراسي فيها . ومهمة المجموعة المشتركة تكون في حدود دعم وتشجيع التعاون بين الدول الاعضاء من اجل التلاحم والمساعدة في اكمال المقاييس المثبتة من قبل الاتحاد الأوروبي كما وضعت برنامجاً مختلفة من أجل تشجيع التعاون والإتصال والعمل الجماعي بين الطلبة والاساتذة الأوربيين .

6- فيما يخص الهيئات المشتركة ، فقد قدمت اتفاقية الوحدة الأوروبية العديد من الدعم لسلطة البرلمان ، والمجلس الوزاري أخذ يسيطر على مجلس الاتحاد الأوروبي ، واللجنة المشتركة بدأت تستقبل الشهرة الخاصة بالمجلس الأوروبي المشترك ، ومحكمة العدالة ، ومحكمة الحسابات ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، أخذت تعزز أهليتها ، كما انشأت لجنة للاقاليم وبشكل استشاري . وتم تهيئة البنك المركزي الأوروبي من اجل البدء بالمرحلة الثالثة للوحدة الاقتصادية والنقدية . أما الدعامة الثانية التي تمر من خلال التعاون بين الحكومات فإنها أقرت سياسة خارجية موحدة وأمن جماعي (PESC) يبيح التصدي لقضايا ذات اهتمام مشترك في السياسة الخارجية ، ويقوم المجلس الأوروبي في اتخاذ قراراته بالاجماع في الدفاع عن مبادئ وارشادات لجنة السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC) .

وفما يخص الدعامة الثالثة فإنها أنشأت من بين التعاون بين حكومات الاتحاد ، وقاعدتها المصادقة على الوثيقة الأوروبية المشتركة (AUE) في مجال العدالة ، والقضايا الداخلية المشتركة (JAI) للدول الأعضاء ، مثل الارهاب ، والهجرة غير الشرعية ، وسياسة اللاجئين ومكافحة المخدرات والجريمة العالمية المنظمة ، والكمارك ، والتعاون القضائي ، كما تم إنشاء شرطة أوروبية ، وهي أحد الأمور الجديدة الأكثر بروزاً في هذا المضمار .

ولم تكن عملية المصادقة على اتفاقية ماستريخ (Maastrich) من قبل البرلمانات الأوروبية سهلة ، وإنما لاقت بعض المشاكل وخصوصاً في عام 1992 ، التي تخللتها ثلاث أزمات أوقفت اندفاع الأوروبيين عن تأييد هذه الاتفاقية ، وهي (12) :-

1- عانت أوروبا أحد أعرق وأخطر الأزمات الاقتصادية في بداية التسعينيات ، نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ، الذي بدأ أولاً في أمريكا الشمالية وأستراليا ، ثم تبعها انكلترا وألمانيا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية الأخرى ، وأدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ، ورفع البطالة فيها ، مما دفع الرأي العام إلى تركيز اهتمامهم في هذه القضايا ، تاركين بناء أوروبا جانباً .

2- نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية ، التي أثرت على البلدان الأوروبية فقد حدثت مشكلة نقدية خطيرة في هذه البلدان ، كان أحد أسبابها اتباع الدول الأوروبية سياسة نقدية صارمة للتحكم في التضخم والسيطرة على العجز المالي ، خوفاً من الركود الاقتصادي ، مما أدى إلى خفض الثقة في أهلية النظام النقدي الأوربي ، وفي هدف الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية (EMU) .

3- أظهر الاتحاد الأوربي عدم قدرته في إيجاد سياسة خارجية واحدة ، وأمن مشترك في أزمة يوغسلافيا ، التي جلبت من جديد الحرب على القارة الأوروبية بعد سنوات طويلة من السلام .

وفي هذه الأثناء حصلت أول عملية استفتاء للتصديق على اتفاقية ماستريخ في الدنمارك ، وكانت النتيجة الرفض من قبل الدانماركيين . وقد امتدت إلى دول أوروبية أخرى ، والبلدان التي أثمرت فيها عملية التصويت بنعم ، كانت نسبة المؤيدين لا تتجاوز 51.4% من مجموع السكان ، مثل فرنسا مما أدى إلى إعادة النظر في اتفاقية ماستريخ ، وخصوصاً الأمور المتعلقة باصلاح المؤسسات وفي جميع الشروط الخاصة بالتوسعات المستقبلية للاتحاد .

وتم المباشرة بمفاوضات مع الدنمارك ومنحت بروتكول خاص بها ، سمي في النسيج المشترك شروط الإستثناء (opting out) ، وفي 20 من شهر ايار 1993 ، وافق الشعب الدانماركي على الاتفاقية من خلال استفتاء جديد ، ودخلت العمل في 2 من تشرين الثاني عام 1993 . (13)

تاسعا ، تطور الاتحاد الأوربي 1993 – 1996 ، وقيام أوروبا الخمسة عشر 1995 .

رغم الصعوبات التي مر بها الاتحاد الأوربي ، نتيجة التغيرات التي حصلت بالعالم في تلك الأعوام ، إلا أنه استمرت طلبات المرشحين في بروكسل للانضمام إلى الاتحاد . حيث تقدمت النمسا في عام 1989 ، في حين مالطا وقبرص طلبت الالتحاق عام 1991 تلتها النرويج والسويد عام 1992

، ولو أن الأخيرة تأخرت بطلبها أشهر ، بعد أن اجرت استفتاء في بلدها حول الانضمام وكانت نتيجته إيجابية .

أما المفاوضات مع النمسا والسويد وفنلندا والنرويج أبتدأت في عام 1993 ، فكانت سهلة بسبب مستوى التطور الاقتصادي المرتفع لديها ، ولهذا كان تصديق انضمامهم محققاً بعد أن جرى الاستفتاء في كل دولة وكانت النتيجة بنعم على الانضمام ماعدا النرويج التي صوت شعبها بلا ، وفي المحاولة الثانية كانت النتيجة نعم للانضمام .

وفي الأول من كانون الثاني عام 1995 ، نتج التوسع الرابع للمجموعة بعد أن دخلت النمسا وفنلندا والسويد ونشأت أوروبا ذات الخمس عشرة دولة .⁽¹⁴⁾

المبحث الثاني

الاتحاد الأوروبي وتحديد مستقبله المباشر في انضمام دول وسط وشرق أوروبا إليه

الجماعة الأوروبية (EEC) وما أورثته ، الاتحاد الأوروبي (EU) ، كانت قد تلامت أثناء أكثر من خمسين عاماً ، في إطار السلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء . وأصبح نجاح موديل الاتحاد الأوروبي ، أنموذجاً للتكامل الاقتصادي الأكثر ازدهاراً في العالم ، المبني على قيم الديمقراطية ودولة القانون والدفاع عن حقوق الانسان ، وضمان حقوق الاقلية .ومن وجهة النظر الاقتصادية ، مشروع التكامل الاقتصادي ، ونتائج السلام وضمان العدالة التي جاء بها ذات مكاتة تؤثر بصورة إيجابية في تطور العلاقات التجارية ، والاستثمارية من جانب شركات القطاع الخاص . وبالنسبة للدول الأوروبية ، وخصوصاً الوسطى والشرقية منها ، عملية توسع الاتحاد الأوروبي والإنضمام إليه تمثل ضماناً لسلام الحرية والامن والاستقرار السياسي ، والأزدهار الاقتصادي الذي تسعى هذه الدول من أجل تحقيقه وهو هدف ستراتيحي كبير للاتحاد . ويمكن ملاحظة تطور ذلك فيما يأتي :-

أولاً ، إتفاقية امستردام عام 1997 . والتمهيد لضم دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي . بعد مضي ستة أشهر على توسع الاتحاد الأوروبي الرابع ، كلفت لجنة خبراء برئاسة الإسباني (Carlos Westenderp) في مجلس (Turin) في فرنسا ، للعمل بدراسة إتفاقية ماسترج ، ووضع صيغاً جديدة لتطويرها ، بما يتماشى والتغيرات الجديدة التي حصلت في العالم والقارة الأوروبية بصورة خاصة ، بهدف تسهيل انضمام دول أخرى إلى الاتحاد .

وفي النصف الثاني من عام 1996 ، تم عقد مؤتمراً بين حكومات الدول الاعضاء كانت نتائجه وضع صيغة لاتفاقية جديدة تتضمن إصلاحات جذرية لاتفاقية ماسترج ، وأهدافها تتركز في تطوير أوروبا لأجل مواطنيها ، ودعم دورها في السياسة الخارجية ، وإصلاح مؤسساتها والاقتراب بها من منظور التوسع الجديد على البلدان المرشحة من أوروبا الوسطى والشرقية .

وبعد مباحثات شاقة وطويلة تم التوصل في اجتماع المجلس الأوروبي الذي أُنْعقد في أمستردام للأيام 16 - 17 من شهر حزيران عام 1997 إلى اتفاقية امستردام ، وحصل التوقيع عليها من قبل وزراء خارجية الدول الاعضاء الخمس عشرة بالاتحاد الأوروبي ، في الثاني من شهر تشرين الأول عام 1997 ، وبدأ العمل بها في الأول من شهر آيار عام 1999 ، بعد ان صادقت عليها حكومات الدول الأعضاء بحسب القاعدة الدستورية الخاصة بهم .

اتفاقية امستردام كوثيقة قانونية لديها هدف تعديل تدابير ثابتة لاتفاقية الوحدة الأوروبية ، النابعة من الاتفاقيات الأساسية للمجموعة الأوروبية (اتفاقيات باريس وروما) ولبعض المواقف التي لها صلة معها . ولم تدعمها الاتفاقيات السابقة رغم وجودها . ورغم ماتضمنته اتفاقية امستردام من بنود متطورة في مسيرة الاتحاد الأوروبي إلا أنها لاقت انتقادات كثيرة ، يمكن حصرها على النحو الآتي (15) :-

أ- لم تعط أي حلول للمشاكل الكبيرة المتعلقة بالاتحاد ، والتي تخص تكييف مؤسسات الجماعة الأوروبية للتوسعات الجديدة ، لكونها مصممة من أجل عدد الدول الاعضاء السابقين القلائل وليست صالحة مع أوروبا الخمسة عشر دولة ، ولم تراع مستقبل الاتحاد الأوروبي الذي سوف يضم دولاً من أوروبا الوسطى والشرقية .

ب- في رأي أكثر الأوروبيين إن اتفاقية امستردام لم تقدم خطوة شجاعة وكافية بإتجاه الوحدة السياسية الأوروبية ، ولم تفرض سلطة المؤسسات المشتركة في مواضيع السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC) ولا في العدالة والمواضيع الداخلية (JAI) .

ج- لم تحل الذي جاءت من أجله ، والمسمى (العجز الديمقراطي) للاتحاد فجميع المباحثات التي جرت من أجل التوصل لاتفاقية امستردام ، كانت مبنية على صيغ بين الحكومات والدول ، من دون أخذ رأي المواطنين فيها ، ولا أية معلومات كافية لديهم حولها ، وخالية من الشفافية . ودور البرلمان الأوروبي المنظمة الوحيدة المشتركة والمختارة من قبل المواطنين لم تكن سلطاته كافية ، وأستمر مضمون الاتفاقية في تعقيداته الكبيرة ، ويتكون من ثلاثة أجزاء (ملحق واحد ، وثلاثة

عشر بروتوكول) يصعب فهمها من قبل المواطنين ، ولاحتى من رجال القانون والاقتصاد ولا السياسيين الذين يجب مراجعة قواعدهم باستمرار .

وعلى الرغم ما قيل حول اتفاقية أمستردام ، تبقى مفاهيمها تشكل إحدى أهم التطورات باتجاه الاتحاد الأوروبي من حيث تأكيدها على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يمر من خلال عقيدة الحرية ، والديمقراطية والتضامن مع حقوق الإنسان ، ودولة القانون وهي أولويات مشتركة لجميع الدول الاعضاء ، وفي هذا المضمون ، أجمع المجلس الاوربي عام 1998 في مدينة كولونيا (Colonia) الفرنسية وأقر تحرير احد الوثائق الجوهرية في حقوق الانسان ، وتتضمن المبادئ العامة المعبر عنها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان (CEDH) المصادق عليها عام 1950 ، في إطار المجلس الأوروبي .⁽¹⁶⁾

وفيما يخص حقوق المجتمع نلاحظ الزام اتفاقية امستردام الدول الأعضاء ، احترام الحقوق الاجتماعية الموجودة في الوثيقة المشتركة لحقوق المجتمع ، المصادق عليها عام 1989 ، والمعروفة بالوثيقة الاجتماعية " وقد أذعننا انكلترا في حينها الى هذه الوثيقة بعد وصول حزب العمال برئاسة توني بلير (Tony Blair) ، إلى السلطة " وأكدت على وجوب قيام الاتحاد الأوروبي في المستقبل بدوره في مجال الصحة وضمن حقوق العمال ، وشروط العمل ، والتحاق الاشخاص المبعدين الى سوق العمل ، وفي المساواة بين النساء والرجال . كما أوصت اتفاقية أمستردام الدول الأعضاء على ضرورة التشدد على هذه الحقوق الجوهرية وتنظيم خطواتها وموازينها وتبنى مواقف الاتحاد ضد الدول التي تتعدى على هذه الحقوق ، وفي الوقت نفسه التحوط ضد المواقف الاجرامية في هذا الاتجاه . كما تم اقرار المبادئ الأساسية ضد الجريمة ، والمساواة في الفرص كدليل لسياسة الاتحاد الأوروبي . والزم المجلس الدول الأعضاء باتخاذ الاجراءات اللازمة ضد التمييز الجنسي ، والعقائدي والعنصري وإيجاد نظام رعاية المعلومات الشخصية ، وأوصى بإنشاء مجال الحرية والضمان والأمن والعدالة المشتركة ، وبصورة متطورة . وفيما يتعلق بحرية تحرك الاشخاص والسيطرة على الحدود الخارجية واللجئين والمهاجرين والتعاون القضائي في المواضيع الداخلية فإنها أصبحت تمثل جانباً مهماً في الدعامة المشتركة . وبقيت جميع الاتفاقيات السابقة ، واتفاقية شنكن (Schengen) داخلة في اتفاقية امستردام التي صادقت عليها جميع الدول ، فيما عدا انكلترا ، وايرلندا ، والدانمارك ، الذين بقوا متحفظين في حق ممارسة السيطرة على الاشخاص عند حدودهم .⁽¹⁷⁾ وفي هذا الاطار أيضاً حدث تطور مهم إذ أن أربع دول أوروبية هي (المانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا) اتفقوا في 28 من تموز عام 2000 على الغاء الزام

حصول رخص الإقامة بالنسبة للمواطنين الأوربيين ، وتم ابلاغ هذه الإجراءات إلى جميع مواطني الاتحاد ، رغم عدم وجود معاملة بالمثل . أما التعاون البوليسي والقضائي في مواضيع جنائية مثل (العنصرية ، معاداة الاجانب ، الارهاب ، تجارة المخدرات والاسلحة ، تجارة الرقيق ، الجريمة المنظمة ، الجريمة ضد الاطفال ، والرشوة والفساد) فانها بقيت مضمونة في الدعامة الثالثة ، للعدالة والمواضيع الداخلية (JAI) الموجودة في الاتفاقية ، وهي مواضيع للتعاون مابين الحكومات وتركز بالوقت نفسه على أهداف مختلفة مثل تسهيل التعاون بين المسؤولين القضائيين وتسهيل تسليم المجرمين مابين الحكومات الأعضاء . وتشجيع التعاون البوليسي ولهذا تم إنشاء برنامجاً تدريبياً لتشجيع الانشطة البوليسية الأوربية . كما أن اتفاقية أمستردام عملت على تطوير مفهوم المواطنة الأوربية ، إذ لجأت إلى إجراءات مختلفة تعالج وضع المواطنين المشترك وجعلتها في مركز اهتمام الاتحاد ، من بينها (18) :-

- 1- اجراءات لتسهيل العمل المشترك في التغلب على البطالة ومناهضتها والاهتمام في مجال البيئة والتحسس للنائي ومواضيع الاحتباس الحراري وحماية المستهلك .
- 2- العمل على ضمان حقوق جميع المواطنين في مطابقة الوثائق بهيئات الاتحاد الأوربي والاتصال بهم ضمن أي لغة من الأثنتي عشرة لغة الخاصة بالاتحاد (الايطالية ، الاسبانية ، البرتغالية ، الفرنسية ، الانكليزية ، الايرلندية ، اليونانية ، الفنلندية ، السويسرية ، النمساوية ، الالمانية ، الهولندية) .

ثانياً ، حجج وأهداف توسيع الاتحاد الأوربي الخامس .

بالنسبة لمواطني أوروبا الوسطى والشرقية ، الإتحاد الأوربي يدل على رمز قيم أوروبا الموحدة التي كانت سائدة قبل أكثر من جيل وانقطعت العلاقات بين ارجائها مع بداية إقامة جدار برلين ، والحرب الباردة . والعودة إلى أوروبا الموحدة ، كان أكثر من رمز لهم . فيما كانت تتأمل هذه الدول من جراء انضمامها إلى الاتحاد الأوربي هو مساعدتها في تفعيل اختياراتها بواسطة ديمقراطية الأكثرية . واقتصاد السوق يصبح السائد لديها ولا يمكن التراجع عنه ، ويمهد الطريق للمباشرة في الإصلاح كشرط مسبق لإقامة الازدهار الاقتصادي ، والذي يمر من خلاله استقرار القارة ، الذي يوتي بمزايا ومنافع كثيرة على مواطني الاتحاد الأوربي ليس فقط في مجال الأمن وإنما كذلك في سرعة نمو التجارة ، التي وضعت مجالات كثيرة ومتنوعة للاستثمار والعمالة الذي ينعكس إيجابياً على تطور أوروبا . إن انضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد يقوي الاقتصاد الأوربي ، بواسطة الإبداع والإصلاحات لأجل النمو ، والمنافسة وإيجاد فرص العمل في السوق الموسعة .

والوصول إلى أوروبا أكثر أمناً لمواطنيها الذين يستفيدون من التوسع لاجل إعطاء دفعة كبيرة للأمام في التعاون القضائي وفي المواضيع الداخلية . وعملية توسع الاتحاد الأوروبي تعني في حقيقتها الإيفاء بالهدف المنتظر الذي طالما عمل الاتحاد من اجل تحقيقه ومعه قد أثبت نجاح أسلوب التكامل المتدرج ، مع ضمان المبادئ الاساسية في (الديمقراطية ، دولة القانون ، حقوق الانسان ، ورعاية الاقلية) . وبالنسبة لغالبية الأوروبيين عملية توسع الاتحاد تعني تشكيل عائلة ديمقراطية واحدة من عدة بلدان أوروبية ، تعمل معاً من أجل السلام والازدهار . والمنظمة تقوم بالاشراف على التعاون ما بين دولها الاعضاء في مختلف النواحي مثل ، التجارة ، والنقل ، والعمل وحماية البيئة ، وإعطاء الصوت الأوروبي ، المكانة الكبيرة التي يستحقها في القضايا العالمية والذي يمنح أفضل النتائج لجميع مواطنيها . ولهذا كله ولغيره سعت الكتلتان الشرقية والغربية للاستفادة من فرصة إنتهاء النفوذ الشيوعي في التغلب على حالة الانقسام الأوروبية ، وتحرك الاتحاد الأوروبي بسرعة للعرض على دول وسط وشرق أوروبا فرصة الانضمام إليه ، من جانبها دول الكتلة الشيوعي القديم كانت على استعداد لقبول هذا العرض بجدية من اجل جعل عملية الإصلاح اللازمة لبلدانهم حالة واقعية (19) .

ثالثاً ، توسع الاتحاد الأوروبي الخامس ضمن تسلسل الأحداث .

في عام 1986 حدث تغير كبير في القارة الأوروبية أتم بسقوط النظام الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي والحرب في يوغسلافيا وظهور دول جديدة غيرت بشكل اساس وسط وشرق أوروبا . وكان من نتائج هذا التغيير إعادة توحيد المانيا في تشرين الأول عام 1990 (جمهورية المانيا الاتحادية) مع 80 مليون نسمة و30% من مجموع الناتج الكلي لدول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر . وأصبحت أول قوة تفوق بصورة واضحة فرنسا ، وبريطانيا في القدرة الاقتصادية مما أوجد ريبة وعدم ثقة لدى فرنسا برئاسة فرانسوا ميتران (Franko Mitran) من احتمال عودة المانيا إلى الزعامة الأوروبية فقرر المساعدة في دفع عملية التكامل الاوربي وتوسيعه عن طريق فسح المجال لإنضمام دول أخرى كوسيلة لكسب رضا الأوروبيين ومحاولة فرنستها . من جانبها سعت المانيا برئاسة مستشارها هلمت كول (Helmut Kohol) في محاولة لتبديد مخاوف باريس ولندن تجاهها فاخذت تدفع باتجاه إقامة أكبر تكامل أوروبي ترى فيه الطريق الوحيد الذي يؤهلها باحتلال مكانة سياسية في المشهد العالمي من دون إثارة الخوف والعداوة مع شركائها الأوروبيين . كما ان فراغ السلطة الذي حدث في أوروبا الوسطى والشرقية مع سقوط الشيوعية جعل السوق الأوروبية المشتركة (CEE) تنصب نفسها كمنظمة تضمن الاستقرار في بيئة أوروبا غير المستقرة

وتساعد على ظهور الديمقراطية وتبنيها في هذه البلدان (20). وكانت رؤية الإتحاد الأوروبي منذ بداية تشكيله في ان هذه الدول الجديدة بالنسبة له تعتبر افضل وسط للإيفاء بقضيتين رئيسيتين :

- 1- إقامة النظام الديمقراطي الذي يبني على مراعاة حقوق الانسان .
- 2- الانتقال من النظام الاشتراكي الذي يتطلب تأسيس اقتصاد السوق وهذا التحول لايمكن تحقيقه تاريخياً عندما توجد في الوسط ازمة اقتصادية عميقة .

وقد واجهت دول وسط وشرق اوربا مشكلة الأمن في بيئتها غير المستقرة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وقطع العلاقات القسرية مع يوغسلافيا ، مما جعل حكوماتها الجديدة تنظر إلى الحلف العسكري الغربي (NATO) المقاد من قبل الولايات المتحدة الامريكية كأفضل ضمان لأنها على الرغم من الاحتجاج وعدم الثقة الروسية المتوارثة من الإتحاد السوفيتي القديم . وتقدمت هنكاريما ، وبولونيا ، وجمهورية الجيك ، بطلب الانتماء إلى هذه المنظمة (NATO) مستخدمين جميع الضغوط السياسية على الولايات المتحدة الامريكية من أجل الانضمام بحجة الأمن ، والتحرر من النفوذ الروسي ، وفي عام 1999 ، أصبحوا أول الدول الشيوعية كأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) (21) . وعاد تاريخ القارة يثقل بقرارات سياسية كبيرة ، وبدأ موضوع توسيع الإتحاد من جديد ، يسيطر على السياسة الاوربية ولسنوات طويلة . وفي حزيران عام 1993 ، دعي إلى عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الاوربي في كوبنهاغن ومن خلاله اقرت التعهدات التي يجب على دول وسط وشرق أوربا الراغبة في أن تصبح عضواً في الإتحاد تنفيذها ، بالإضافة الى الشروط الاقتصادية والسياسية المطلوبة ، وعرفت هذه الاتزامات (معايير كوبنهاغن) وتشمل :-

- 1- استقرار المؤسسات التي تضمن "الديمقراطية ، دولة القانون ، حقوق الانسان ، حماية واحترام حقوق الأقلية، (المعيار السياسي)" .
 - 2- وجود اقتصاد السوق الذي يؤدي وظيفته في هذه الدول مثل: "القدرة في مجابهة ضغوط المنافسة ، ومتانة السوق داخل الإتحاد ، (المعيار الاقتصادي)" .
 - 3- القدرة في تنفيذ الاتزامات الالتحاق بالإتحاد وبضمنها " احترام أهداف الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية ، (معيار استيعاب التراث المشترك)" .
- في المقابل عملت دول أوربا الوسطى والشرقية وبكل جدية من أجل الانضمام إلى الإتحاد في عقد التسعينيات وباشرت مبكراً بتقديم طلبات الترشيح ، مبتدئة في ذلك هنكاريما في حزيران 1994 ، تلتها بولونيا في نيسان 1994 ورومانيا واستونيا في تشرين الثاني عام 1995 ، ولتوانيا وبلغاريا

في كانون اول 1995 وجمهورية الجيك في كانون الثاني عام 1996 وأسلوفينيا في حزيران 1996 ، فيما كانت تركيا قد سبقت هذه الدول عندما تقدمت بطلب الإنضمام إلى الاتحاد في نيسان عام 1987 ، ولم تحصل عليه إلى الآن في حين قبرص تقدمت بطلبها في تموز عام 1990 (22) . وفي مجلس مدريد عام 1995 ، برزت مشاكل عميقة لدى دول الاتحاد الأوربي حول اهلية انضمام الدول الجديدة إلى الاتحاد من بينها مدى تأثير التوسع في السياسة الزراعية المشتركة (PAC) ، ومضامين التعاون البنائية ، وتمويل المجموعة وكيف تكون انعكاساتها على الدول الأعضاء التي تستفيد من المضامين السياسية .وبدأ الخوف في البلدان الاكثر غنى بالاتحاد ، من أن حرية تنقل الاشخاص بعد انضمام دول وسط وشرق أوروبا ينتج عنه تدفقات حقيقية وكبيرة من المهاجرين مما تسبب في ظهور احزاب اليمين المتطرف ، المعروفة في كرهها للأجانب . ومن خلال المجلس الأوربي الذي تعقد في بروكسل في التاسع من تموز عام 1997 قدمت وثيقة سميت (أجندة 2000) تحتوى على منظور التطور لدى الاتحاد الأوربي ، وتوجهاته السياسية في القرن الواحد والعشرون والمشاكل الناشئة عن التوسع باتجاه وسط وشرق أوروبا والاطر المالي لذلك . علماً إنه وجدت عدد من المشاكل خلال مدة الموافقة على انضمام هذه الدول أوجب العمل لمعالجتها داخل الاتحادمن بينها (23) :-

- 1- إصلاح المضامين البنائية ، والتي بقيت مرتكزة في ثلاثة أهداف .
 - أ- أقاليم الدخل فيها أقل من 75% من متوسط دخل الاتحاد الأوربي .
 - ب- أقاليم تواجه حاجة إعادة التنظيم الاقتصادي (إعادة هيكلة الاقتصاد) .
 - ج- أقاليم أخرى لم تستطع تغطية الهدفين السابقين وفي الوقت نفسه عاجزة عن تحديث نظامها التعليمي ، والمعلوماتي ونظام العمل فيها .
 - 2- مضامين التماسك والتي تتفق على الشكل المتشابه في الاتحاد وتتركز في الدول التي تحتوي على معدل الناتج الصافي للفرد (PNB) أقل من 90% مما هو عليه في دول الاتحاد.
 - 3- إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة (PAC) التي مازالت تمتص النسبة الكبيرة من ميزانية الاتحاد .
 - 4- الوصول إلى أعلى مرحلة من الوحدة الاقتصادية والنقدية عام 2002 .
 - 5- النشاط المشترك في مكافحة البطالة ، والتوافق الضريبي .
- وحدد المجلس الأوربي أول مجموعة للانضمام تشمل خمس دول (اسلوفينيا ، استونيا ، هنكاريا ، بولونيا ، وجمهورية الجيك) وتبدأ المباحثات مع قبرص بعد ستة اشهر من تأريخ ضم هذه الدول

على أن وضع باقي الدول المرشحة من وسط وشرق أوروبا يعود للمناقشة في كل عام . وتوجه الاتحاد الأوروبي هذا قد أثار جدلاً في الدول غير المنتمية إلى هذه المجموعة (الدول غير المتطورة) ومقابل الصعوبات الاقتصادية لهذه الدول وخصوصاً في حقل الصناعة والبيئة الطبيعية ، الأجنحة 2000 أقرت مساعدة مالية تم تحديدها بعد ذلك في المجلس الأوروبي (ببرلين) عام 1999 (للمساعدة في تقدم انضمام الدول المرشحة) . وهذه المساعدة التي منحت للدول المرشحة للانضمام من وسط وشرق أوروبا من بداية عام 2000 تم تحديدها في البداية بمبلغ إجمالي قدره 21 مليار يورو لأجل المدة مابين (2000 – 2006) ، وثبتت في ثلاثة فصول كبيرة وهي (24) :-

- 1- برنامج (PHART) وخصص له (10.5 مليار يورو لكل سنة) ويبدأ من عام 1997 ، (1.5) مليار لكل سنة ، ويتركز حول أسبقتين أساسيتين متعلقة بالتراث المشترك ، الأولى خصص لها 30% من المبلغ المخصص ، وتتعلق بالأهلية المؤسسية والادارية للدول المرشحة والثانية تتصل بتمويل قواعد الاستثمارات وحصتها 70% من الميزانية المخصصة للبرنامج .
- 2- مساعدة لتطوير الزراعة ، وتسمى الوثيقة الزراعية لاجل الالتحاق (SAPARD) ، وخصص لها 3.5 مليار يورو (500 مليون يورو في السنة) .
- 3- مساعدة البناء الهيكلي لأجل الالتحاق وتتركز في ميدان النقل والبيئة الطبيعية بالإضافة إلى مساعدة الدول في قضايا العودة مع التحديث إلى بعض الوظائف في المضامين الهيكلية والالتحاق.

وفي عام 1998 وبمشاركة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد من وسط وشرق أوروبا تم إنشاء ماسميت (منظمات لأجل التماسك) ، تحتوي على أهداف ترتيب المساعدة الممنوحة للدول المرشحة في الانضمام إلى الاتحاد ، وحددت أولويات الموافقة في التشريعات المشتركة للاتحاد فيما بقي التعامل مع قبرص بأمودج خاص بها . وفي العام نفسه بدأت المفاوضات لانضمام (قبرص ، اسلوفينيا ، استونيا ، هنكاريا ، بولونيا ، جمهورية الجيك) تبعتها في ذلك وبوقت قريب المفاوضات مع (لتوانيا ، لتونيا ، وأسلوفاكيا) . وفيما يخص انضمام مالطا ، فإنه كان طلبها متأخراً حين تقدمت به عام 1996 ، واعرضت عنه بعد ذلك بسبب عدم رغبة الحكومة المالطية في حينها بالانضمام ثم أعيد طلبها بالانضمام عام 1998 وباشرت بالمفاوضات مع الاتحاد في العام نفسه. وفي الأول من آيار عام 2004 بعد مفاوضات شاقة وعمل دؤوب ورغبة جادة من جميع الأطراف أصبحت كلاً من (جمهورية الجيك ، قبرص ، اسلوفاكيا ، اسلوفينيا ، استونيا ، هنكاريا ، لتوانيا ، لتونيا ، مالطا ، بولندا) أعضاء كاملين قانونيين في الاتحاد الأوروبي ، مع جميع

الالتزامات والواجبات . ومع انضمام هذه الدول العشر إلى الاتحاد الأوربي يصبح العدد 25 عضواً وهو التوسع الخامس له (25) .

رابعاً ، مستقبل الاتحاد الأوربي .

عملية توسع الاتحاد الأوربي مستمرة الى الامام إذ إن بلغاريا ورومانيا أصبحتا عضويتين كاملتين في الاتحاد اعتباراً من شهر آيار عام 2007 . في حين ان تركيا تعد رهاناً تاريخياً للاتحاد بسبب الموقف المسبق لبعض الدول الأعضاء المعادي (للإسلام) والمعارض لإنضمامها إلى الاتحاد الأوربي ومع هذا شرعت في الاصلاحات السياسية وبدأت المفاوضات معها بصورة فعلية عام 2005 على أمل الموافقة على انضمامها أثناء السنوات القادمة (علماً ان جميع الدول التي تتقدم إلى الاتحاد تضم اليه بعد مدة من المفاوضات) ، بالرغم من أن رغبة تركيا في الانضمام تعود في طلبها الى عام 1987 وبانضمامها المؤمل تصبح حدود أوربا العراق . وقضية قبرص التركية بقيت معلقة ولا يمكن تسويتها في رأي الاتحاد بالطريقة نفسها التي تم بها انضمام الباقين ، حتى تحل مشكلة انقسام الجزيرة (الجانب التركي ، والجانب القبرصي) . وكرواتيا ومثودونيا ، في المسعى نفسه بعد أن تقدمت بطلبها مؤخراً للانضمام وهما اقرب من تركيا في ذلك بسبب ثقافتها المسيحية الشبيهة بدول الاتحاد الأخرى . وأصبحت كوسوفو مهياة للانتظام إلى الاتحاد الأوربي برغبة غالبية أعضائه بعد أن نالت استقلالها في 2008/2/18 وبذلك تصبح أول دولة أوربية مسلمة في الاتحاد . وانضمام اسلندا والنرويج أقل جدلاً في الوقت الذي روسيا البيضاء ومولديفيا واورانيا تأمل جاهدة في ان يصبحن أعضاء في الاتحاد . ودول القوقاز ، أرمينيا ، وأذربيجان ، وجورجيا ، لا يستبعد انضمامهم إلى الاتحاد في المستقبل . وهناك من يضيف روسيا وإسرائيل كعضوين مستقلين في الاتحاد . وبهذا يكون مستقبل ونفوذ أوربي واسع وناد مكون من أربعين أمة من إسرائيل حتى بحر البلطيق (26) .

المبحث الثالث

انعكاسات توسع الاتحاد الأوربي

الخامس على دول الاقتصاد .

على الرغم من أن غالبية الاقتصاديين الغربيين يجمعون بأن توسع الاتحاد الأوربي الخامس يؤدي إلى منافع اقتصادية واضحة للدول الاوربية الخمسة عشر الاعضاء الفعليين في الاتحاد مثلما هو الحال للدول العشر الجديدة الاعضاء إلا أنه هناك بعض الشكوك التي تبعث على القلق وتدفع إلى الريبة لدى الشعوب الاوربية حول طريقة التوسع هذه . فغالبية دول الاتحاد الفعليين القدامى

تخشى من ان انضمام الدول الجديدة الى الاتحاد ينتج عنه اجتياح للأيدي العاملة الرخيصة لدولهم ، عبر المنافسة القانونية المخادعة التي تؤدي إلى ارتفاع البطالة وتخرب المستوى المعاشي المرتفع وحالة الرفاه التي تعيشها هذه الدول وتسبب في انهيار السياسة الزراعية المشتركة بالإضافة إلى خوفها من احتمال مقاطعة أو حصار نظام اتخاذ القرارات لدى الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء الجديدة مما ينعكس سلبياً على القرارات الاستراتيجية التي يستوجب البت فيها بسرعة من قبل جميع دول الاتحاد . في حين دول الاتحاد الأوروبي العشر الاعضاء الجدد من وسط وشرق أوروبا لديها خوف من أن التحاقها بالاتحاد يؤدي إلى موت الصناعة والزراعة المحلية ، نتيجة لقيام المستثمرين في الدول الأكثر تطوراً في الاتحاد ، بالسيطرة على النسيج الاستثماري وقيام المزارعين لدى هذه البلدان بانتاج المحاصيل المحسنة وراثياً ، المنافسة لمثيلاتها في الدول الأعضاء الجديدة مما يؤدي إلى افقار سكانها وتخريب النسيج الاجتماعي والثقافي فيها وفقدان أجزاء من سيادتهم فيصبحون سكان الاتحاد من الدرجة الثانية . وهناك من يرى أن توسيع الاتحاد من 15 إلى 25 دولة ، قد تسبب في سلسلة من التناقضات الكبيرة للاتحاد الأوروبي وذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية ومختصة بالميزانية ، وفي السياسة الزراعية المشتركة والعلاقات الخارجية . وعليه سوف يكون تحليل النتائج النهائية للموضوع المتناول بهذا المبحث في اطار العلاقة العامة اكثر من التركيز في سير غور كل بلد على حدة ، إلا في بعض المواضيع التي تفرضها الحالة ، وتتوفر لها المعلومة والتي يمكن توضيحها من خلال تأثيرها في الجوانب التالية :

أولاً ، انعكاس توسع الاتحاد الأوروبي الخامس على السكان والحركة في سوق العمل ،

بحسب تقرير للاتحاد الأوروبي انه حوالي 200.000 شخص يهاجر كل عام من بلد إلى بلد آخر من بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، الأعضاء الفعليين ، وهذا يعكس حركة الأشخاص واحتمال عملهم في بلدان الاتحاد قبل التوسع الخامس . وبانضمام الدول الجديدة اضيف 23% من الأراضي الطبيعية إلى الاتحاد وازداد عدد السكان 20% من المجموع الكلي ، أي مايعادل 75 مليون نسمة ، يشكل البولونيين 51% من مجموع سكان الدول العشر الجديدة في الاتحاد ، في حين يشكل كل من الهنكاريين والجييك 13% من المجموع الكلي على التوالي ، والحالة هذه تعكس لنا حقيقة حجم المشكلة التي يمكن أن يسببها هذا التوسع على الدول الخمس عشرة القديمة في الأتحاد ، مما جعلها تبقى أو تزيد على القيود التي تحد من منح رخص العمل لمواطني الدول الاعضاء الجديدة في الاتحاد وعلى الأقل خلال السنتين التاليتين لانضمامهم⁽²⁷⁾. بينما يرى ، أنصار توسع الاتحاد ،

وجوب فتح الأبواب أمام المواهب الجديدة من المهاجرين ، والتي لا تكون كبيرة لكون الناس يفضلون البقاء في دولهم ، مما يستوجب من دول الاتحاد الأخرى معالجة تدفقات المهاجرين وحل مشكلة اللاجئين القادمين من الدول الثالثة ولكي ينجح توسع الاتحاد لا بد من وجود سياسة عمالية مشتركة فعالة تحافظ على المصالح الاجتماعية والاقتصادية للدول الاعضاء ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان زيادة هجرة العمالة بعد تحرير حركة الاشخاص داخل الاتحاد الأوربي ، تعد أحد عناصر النمو لبلدانهم ، إضافة إلى أن هجرة العمال تساعد على زيادة المكاسب الاقتصادية لدى الدول المستقبلية نتيجة لرخصتها ، وتوفر الأنواع الفنية منها . وبهذا يشكل التوسع أحد الفرص الرئيسية المفيدة للاتحاد في عالم تزداد فيه المنافسة مما جعل توجهات دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة القديمة تنحو منحاً إيجابياً في حل هذه القضية الاجتماعية ، إذ وضعت تقييدات وطنية مرنة أمام الأيدي العاملة الوافدة إلى أسواقها من دول الاتحاد الأعضاء الجديدة ، وحددت مدة تفاهم انتقالية تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات ، تبدأ من تاريخ انضمام الدول المعنية بهدف تجنب احتمال ما يسمى (الاغراق الاجتماعي) . وفي الواقع العملي نجحت حرية حركة الاشخاص الكاملة ، داخل الاتحاد الأوربي فدفعت غالبية دول الاتحاد الخمس عشرة القديمة إلى إتخاذ سياسة وطنية أكثر اعتدالاً اتجاه العمالة الوافدة من دول الاتحاد الأوربي الجديدة ، وتبنت مقاييساً محددة حول العمالة الشرعية وأصبح أي مواطن من الدول العشر الجديدة في الاتحاد ، حر التنقل والإقامة في بلد آخر من بلدان الاتحاد ، على وفق بعض الضوابط (في حالة الإقامة لمدة تفوق الثلاثة أشهر ، تستدعي التسجيل لدى دوائر الإقامة ، في حين إقامة الدائمة تتطلب الالتماس مع اثبات دخلاً أو إيراداً قليلاً) وبهذا التضييق حددت حركة العمالة لمواطني دول الاتحاد الأعضاء الجديدة ، وبدأت معها المنازعات حول مجموعة المنافع التي يمكن ان يحدثها تحرير التنقل الكامل من دون قيود، والتي نتجت بأوجه أخرى بحيث تبنت ثلاث دول أعضاء من الاتحاد الخمس عشرة الفعليين ، وهي (انكلترا، إيرلندا ، والسويد) منذ البداية فتح أسواق عملهم أمام العمالة الوافدة من الدول الاعضاء الجديدة من دون شروط بينما كانت ألمانيا والنمسا البلدين الأكثر تشدداً في وضع القيود ، وطلبتا فترة انتقالية لمدة سبع سنوات من أجل تحرير أسواق عملهم بالكامل أمام الدول المنتمية الجديدة . كما تم الاعتراف المتبادل بمراتب العمال ، ودرجاتهم الوظيفية ، سواء تعلق الأمر بالمدة أم الجهد للخريجين أو حملة الشهادات الضرورية من أجل العمل في بلدان أخرى . وفيما يخص العمال الوافدين من دول ثالثة فأنهم يخضعون لقرارات محددة من قانون العمل الأوربي (مدة قصوى للعمل ، ومدة محددة للاستراحة ، وإجازة دورية قصيرة مدفوعة ، وراتب ذو

حد أدنى بضمنها الساعات الإضافية ، وقدر من الضمان الاجتماعي والصحي⁽²⁸⁾ . وعلى الرغم من ذلك يبقى الرأي العام الأوربي علامة القلق والاهتمام في المستقبل أمام احتمال التدفقات المهاجرة من الأيدي العاملة الصادرة من الدول الاعضاء الجديدة التي تعتمد بالدرجة الرئيسة على مستوى دخول الأفراد لدى هذه الدول .

ثانياً ، انعكاس توسع الاتحاد الاوربي الخامس على اقتصاديات دولة .

لقد أحدث انضمام الدول العشر الجديدة إلى الاتحاد الأوربي تغييراً كبيراً لديها ، بدأ مع تقديم طلبات الانتماء ، والتوقيع على مجموعة إتفاقيات ، وضعت في العمل ، وأنشأت التركيبة البنوية المتضمنة تحرير التجارة ، بتنسيق تشريعي منسجم لايتعارض مع السيادة الوطنية لدول الاتحاد الأوربي الخمس والعشرون . وقد أفضت مفاوضات التوسع الخامس للاتحاد إلى عدد كبير من التعديلات ، التي أدخلت في نشاط البلدان المرشحة للانضمام . قبل ان تصبح عضواً فعلياً في الاتحاد وتضمنتها اتفاقية الانضمام المتضمنة تعديلات ذات طابع وقتي تدفع الى التقارب مع الأطر التشريعية لدول الاتحاد الفعليين . ومنذ عقد التسعينيات والاتحاد الأوربي يقوم بالاستثمار في الدول المرشحة للانضمام بهدف مساعدتها في إنجاز مضامين الالتحاق المطلوبة وخصص لها مبلغ 3 مليارات يورو سنوياً . وبحسب إتفاقية كوبنهاغن التي أقرت عام 2002 فإن مجموع المبالغ المخصصة للدول الأعضاء الجديدة ستكون 40.800 مليار يورو . في نهاية 2006 بضمنها المساعدة الزراعية ومساعدات لأجل بناء وتنمية الاقاليم ، وتحسين الأمن النووي والتعليم العام ، وحماية الحدود . كما خطط الاتحاد لاستثمار 40 مليار يورو في الدول الأعضاء الجديدة خلال الأعوام الثلاثة التالية لإنضمامهم وفي الوقت نفسه قامت هذه الدول بدفع حصة اشتراكها في الاتحاد البالغة 15 مليار يورو للميزانية المشتركة ، وبذلك تصبح مجموع الأموال المحولة اليها 25 مليار يورو ، على أن تلتزم هذه الدول في تنفيذ سياسة الاتحاد الخاصة في بعض القطاعات ، مثل تحسين البيئة والتحسس النائي والنقل والمواصلات . وكهدف تسعى إلى تحقيقه هذه الدول الجديدة تستطيع انتقاء تحويلات الميزانية المشتركة لكبح عجز الميزانية والتهيؤ للمشاركة بمنطقة اليورو . ويقدر بعض الخبراء ، إن مصاريف توسع الاتحاد الخامس ، تبلغ تبلغ 67 مليار يورو ، خلال السنوات الست التالية لانضمام الدول المرشحة ولهذا كانت مدة تهيؤ الدول الجديدة لاجل الانضمام فرصة لكي يتمكن البلد من عملية الاصلاح الذي يجب عليه القيام بها ، بعد ترشيحه ، وفي الوقت نفسه كانت تستلم صافي التحويل للتماسك مع الاتحاد . وإن أي تلوؤ أو فشل يحدث لتحقيق الأهداف في أي بلد ، أثناء قيامه بالاصلاح فان المفتاح لحلّه هو العودة إلى الميزانية

المشتركة وطلب المزيد من المساعدة⁽²⁹⁾ . ومع انضمام الدول العشر الجديدة ، إلى الاتحاد عام 2004 ، عمقت بعض الأهداف المطلوبة من هذه الدول ، لتتماشى مع الزمن من اجل الوصول لأهلية تجعل هذه الدول جزءاً مكملاً إلى حد ما للاتحاد الأوربي ، مما أدى إلى تخفيف استيفاء الشكليات باتجاه الانتقال كلياً بدون مشاكل إلى الشكل الملائم المطلوب ، وفيما يأتي بعض التغييرات التشريعية الرئيسية في المسعى الاقتصادي⁽³⁰⁾ :-

أ- ازالة جميع العوائق المفروضة على حركة التجارة بين دول الاتحاد الخمس والعشرين ، وبالأخص العوائق الثنائية ، التي تؤثر على المنتجات الزراعية ، والاعذية ، التي لم تتضمنها الاتفاقيات الأوربية السابقة ، وتم تسوية الضرائب مع البلدان الثالثة . كما الغيت مجموعة من القيود الادارية وخففت القيود التقنية المفروضة على حركة التجارة بين الدول الأعضاء (مع الابقاء على بعضها في حالة الاعتراف المتبادل ، على اختلافات تقنية نظامية وتستدعي تغييرات قليلة ، لانسجام مع المعايير القانونية) ، وعدلت بعض التنظيمات الضرائبية الخاصة بالتجارة ، مثل انظمة دفع الضرائب .

ب- حرية توريد كافة أنواع الخدمات والمشاركة في المسابقات العامة لأي نوع من تدابير الاتحاد الاوربي ويحق لسكان وشركات الدول العشر الجديدة عرض خدماتهم وتسجيل شركاتهم في أي بلد عضو بدون الحصول على التمثيل القانوني مع الاعتراف بجميع العناوين الفنية لأي بلد في البلدان الأخرى للاتحاد .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات إلا أنه في حقيقة الامر بقي عرض خدمات الدول العشر الجديدة بصورة كاملة في الدول الأخرى الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد ، مقيدة إلى حد ما بسبب الحاجة إلى التحرير الكامل لسوق الأيدي العاملة لهذه الدول ، التي تنتظر إيفاء الدول الجديدة بالتزاماتها تجاه الاتحاد والتي حددت بفترة انتقالية .

ج- استمر دعم السوق المحلي للخدمات الوطنية في دول الاتحاد ، محدوداً بواسطة عدد من التنظيمات القانونية والادارية ، والتي الكثير منها عملت على ايقاف عرض الخدمات المحولة من الدول الأخرى .

كما سهلت الهيئات ذات الاختصاص العمل الضريبي وأصبح هناك دعم ضريبي اينما كانت الحاجة إليه ، وكان بصورة عامة يتماشى من مصلحة الدول العشر الجديدة ، ويلتزم دول الاتحاد الأوربي الأخرى . وكانت الضرائب غير المباشرة دائماً أهداف الترتيبات الأخرى ووجب على جميع دول الاتحاد الاعضاء ، تطبيق السياسة الزراعية المشتركة على السلع والخدمات ، وبنسبة لاتقل عن

15% من سعرها في السوق مع وجود احتمال فرض ضريبة تسمى (IVA) على بضائع معينة لاتقل عن 5% من سعرها كما وضع الاتحاد ضريبة مخفضة على المحروقات من أصل معدني وأخرى على الكحول والتبغ . وعلى الرغم من هبوط بعض أنواع الفائدة المسجلة لدى الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد إلا أنه لم تظهر مشاكل لاجل تمويل العجز الظاهر بواسطة الحساب الجاري . واسترد رأس المال الذي يحتوي على الاستثمار الاجنبي المباشر قوته ، على الرغم من الهبوط الخفيف الذي حدث في بداية الترشيح نتيجة للمدد السابقة ، علماً ان حركة رأس المال كانت محررة وبصورة كاملة لدى هذه الدول ، قبل توسع الاتحاد مع بعض التقييدات (باستثناء اسلوفينيا ، جميع الدول التسع الاعضاء ، وجب عليها تحرير حركة رأس المال في أراضيها ، قبل الانضمام الى الاتحاد الأوروبي) . وبقيت الاستثمارات المحولة عبر الحدود في سوق العقارات محمية وبحسب وضعها ، إذ وضعت الدول الاعضاء الجديدة بعض التقييدات في شراء أنواع العقارات والاراضي الزراعية والغابات ولكنها بصورة وقتية (7 - 12) عام لأجل شراء أراضي زراعية و5 سنوات لاقتناء عقارات في غالبية دول الاتحاد الجديدة) . كما وجب على الدول الاعضاء الجديدة اكمال الأمتثال لمقاييس اتفاقية ماسترج (ليس فقط في مواضيع العجز المالي والديون ، بل في التضخم وأنواع من الفائدة وانواع من سعر الصرف) للتمهيد في الانضمام الى منطقة اليورو الذي يتطلب أيضاً الالتزام في برامج التقارب . في الوقت الذي استمرت المصالح الوطنية العليا ، مفروضة كأولويات امام قضايا الاصلاح والضغط الخارجية التي بقيت سطحية إلى حد ما وليست ذات تأثير. ويمكن ملاحظة تحسن المشهد العام الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي الجديدة الاعضاء فيما يأتي (31) :

- 1- المساواة في شروط المنافسة بالسوق والتي انعكست إيجابياً على الشركات الأوروبية العاملة.
- 2- مداخل للعمال ذات أهلية جديدة تنظم دخول العمالة إلى أسواق دول الاتحاد الفعلية (الخمس عشرة القديمة)
- 3- زيادة الطلب العائد في جانب كبير منه الى النمو المضطرد في الدول الأعضاء الجديدة.
- 4- نمو الاستثمارات الناتج في مجموعه عن زيادة رأس المال (المتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر) في الدول الاعضاء الجديدة وتحسن الانتاجية ونقل التكنولوجيا .
- 5- الاطار القانوني والاقتصادي المستقر لدى هذه الدول بفضل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .
- 6- المساعدة في الوصول والعمل بمضامين الأتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية .
- 7- تقليل الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد .
- 8- زيادة الدخل ومستوى المعيشة لبناء الدول الأعضاء الجديدة .
- 9- الاقلال من حوافز الهجرة الى البلدان الاخرى من الاتحاد الأوروبي عن طريق وضع سياسة واضحة لتنمية الاقاليم ، وخصوصاً الريف الأوروبي وتحسين المستوى المعاشي لالبناءه .

ثالثاً ، انعكاس التوسع الخامس للاتحاد الأوربي على التجارة بين دوله الاعضاء .

فيما يخص التجارة فإن جميع المؤشرات تشير إلى أن انضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد كان إيجابياً بالنسبة لها ولبقية دول الاتحاد إذ ارتفع حجم تبادلها التجاري مع بقية دول الاتحاد الجديدة بصورة كبيرة بسبب التسهيلات الكبيرة للتعاقدات وبالمثل استفادت الشركات المنتجة للمواد الغذائية ، بسبب إلغاء الحواجز الكمركية وزيادة الطلب رغم أن سلوك الشركات المتوسطة الحجم في السوق ، كان أفضل من الشركات الصغيرة ، ولم تخسر المنافسة مع الشركات المتعددة الجنسيات في الاتحاد وبالعكس كان القلق والخوف من الشركات الآسيوية التي تنام دورها في السوق الموحدة بصورة مضطربة في السنوات الأخيرة . ونمو التجارة بين دول الاتحاد الـ 25 لم تكن على حساب الدول الثالثة وإنما جاء نتيجة لالغاء القيود على حركة التجارة بين هذه الدول ، والذي أثر بصورة إيجابية على نمو تجارة السلع الزراعية ولهذا كان المزارعون في الدول الأعضاء الجديدة أول المستفيدين من دخول الاتحاد وذلك لزيادة المبيعات وارتفاع أسعار منتوجاتهم الزراعية ومن المساعدة غير الواضحة للعيان من اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد. وفي الواقع العملي ، يمكن ملاحظة نمو تجارة السلع والخدمات بين دول الاتحاد الأوربي من خلال المؤشرات الآتية⁽³²⁾ :

أ- تجارة السلع .

من أولويات توسع الاتحاد الأوربي هو الانتشار السريع لحرية التبادل التجاري بين الدول الأوربية الاعضاء الجديدة ، ودول الاتحاد الأخرى ولهذا كان انعكاس التكامل التجاري بين دول الاتحاد الـ 25 عضواً على التجارة بينها هو في نموها السريع والمزدهر على أثر توقيع الاتفاقيات الرئيسية لتحريرها منذ التسعينيات . ويلاحظ أن الاتفاقيات الأوربية بين المجموعتين من الدول الاعضاء في الاتحاد والاتفاقيات الثنائية الجارية بين الدول الاعضاء العشر الجديدة قد أوصلت إلى التحرير الكامل للمنتوجات الصناعية ، وجزءاً من المواد الغذائية التي كانت تخضع لاجراءات خاصة . ولهذا تحولت دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة الفعلية إلى الشريك التجاري الرئيس لجميع الدول الاعضاء الجديدة ، إذ تشير الاحصاءات إلى أن ما بين 50 - 55% من المجموع الكلي لصادرات الدول الأخيرة تذهب الى بقية دول الاتحاد ، وتصل الى 70% بالنسبة (لسلوفينيا ، ولليتوانيا) وأكثر من ذلك بالنسبة (لهنكاريا) وذلك لعام 2008.⁽³³⁾ وهذا عكس مدى الخوف من احتمال ارتفاع الاسعار لدى الدول الاعضاء الجديدة ، بعد الانضمام الى الاتحاد وخصوصاً في الدول التي اصبحت فيها التجارة الخارجية اكثر ديناميكية (جمهورية الجيك ، بولونيا ، دول البلطيق) علماً أن هذا التوسع السريع للصادرات في هذه الدول كانت له معارضة قوية في السابق خوفاً من

المنافسة بينهما وبدأ يمتلك خطوات تضامنية انعكست في زيادة صادرات المنتوجات الصناعية (بصورة أساسية المكائن و مواد النقل) في جميع الدول الجديدة ماعدا اسلوفاكيا . كما توسعت صادرات المنتوجات الزراعية والمواشي (من مستويات اولية منخفضة) نتيجة لفتح أسواق الاتحاد أمام هذه المنتوجات إذ ارتفعت بنسبة 30% في جمهورية الجيك وبولونيا واسلوفاكيا ، وعلى العموم كان الهيكل التجاري لدول الاتحاد الأوربي الجديدة مستقراً أثناء السنوات الثلاث التي تلت الانضمام ومازالت جمهوريات الجيك وبولونيا واسلوفاكيا مستمرة في رفع حصة تجارتها الاقليمية بشكل أكثر دلالة وأن نمو تجارة هذه البلدان له دلالة أكثر في السوق الداخلية للاتحاد الأوربي أكثر مما هو عليه مع الخارج ، بالرغم من إنها كانت مميزة مع الصين وكوريا الشمالية وروسيا .

ب- التجارة في قطاع الخدمات .

نمت تجارة الخدمات بصورة معتبرة على أثر توسع الاتحاد الخامس وتحرير التجارة الكامل عام 2004 ، إذ تشير البيانات إلى أن هذه الزيادة كانت ما بين دول الاتحاد الخمس والعشرين أكثر مما هي عليه في دول الاتحاد الخمس عشرة القديمة وأن الارتفاع السريع كان مع المناطق ذات الصلة بالخدمات المالية والخدمات الاعلامية ، والخدمات التكنولوجية والمعلوماتية وخدمات النقل (33) .

رابعا ، انعكاس التوسع الخامس للاتحاد الأوربي على تدفق رأس المال إلى بلدانه الأعضاء .

توسع الاتحاد الأوربي الخامس ، جعل منه الشريك الثاني لتدفق رأس المال المباشر إلى دول الاتحاد العشر الجديدة الاعضاء فيه . بعد أن ضمن المستثمرين ثقة الاقليم الحقيقية ، على أثر انضمام هذه الدول الى الاتحاد والتي تجعل من الصعب فصل تأثير الاتفاق الذي حصل من اعلان تحرير التجارة السابق عن تأثير الانضمام إلى الاتحاد ، فبعد انخفاض وصل الى 9.6 مليار يورو في عام 2003 عما كان عليه في عام 2002 عاود الاستثمار الأجنبي في الدول الاعضاء الجديدة إلى الارتفاع عام 2004 ، ليصل الى 15.2 مليار يورو ، ومع هذا كان أقل مما كان عليه في عام 2002 . (34) وكان هذا الارتفاع في جميع الدول العشر الجديدة الاعضاء في الاتحاد أكثر من 70% في كل من جمهورية الجيك ولتوانيا وهنكاريما فيما كانت بولونيا اكبر الدول المستقبلية وتأتي جمهورية الجيك وهنكاريما في المرحلة الثانية بينما استونيا كانت آخر المستفيدين . غالبية الاستثمارات كانت في قطاعات جديدة مثل صناعة السيارات والالكترونيات وخصوصاً في (اسلوفاكيا ، لتوانيا ، استونيا ، وبولونيا) في حين توجه الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى إلى الدول الأكثر خبرة في هذا المجال مثل (جمهورية الجيك ، هنكاريما ، واستونيا) . ومصدر هذه

الاستثمارات كان متأثراً بالدرجة الأولى من الدول الآسيوية مثل (كوريا ، الصين ، سنغافورة) التي أخذت تبدي اهتماماً بهذه الدول منذ عام 2004 بالإضافة الى روسيا والشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية التي غيرت رغبتها في الاستثمار من دول أوروبا الغربية الى الدول الاعضاء الجديدة في الاتحاد وخصوصاً في قطاع السيارات وقطاع العقارات وبعض مراكز الخدمات والأسواق المركزية والخدمات التجارية⁽³⁴⁾ .

خامساً ، انعكاس التوسع الخامس للاتحاد الاوربي على السياسة الزراعية المشتركة والأنشطة البنائية فيها .

لقد عدلت السياسة الزراعية المشتركة نتيجة لتوسيع الاتحاد الأوربي الخامس من قبل المجلس الأوربي الذي تبنى حزمة من الاصلاحات تراعي انضمام الدول الاعضاء الجديدة إليه ، (مع اندماج 10 ملايين فلاح عملياً وإضافة 46% من مجموع المساحة المستغلة زراعياً إلى الاتحاد) .

ويمكن إيجاز العناصر الأساسية لهذه الاصلاحات على النحو الآتي⁽³⁵⁾ :

1- مساعدة وحيدة عن طريق الاستثمار لاجل مزارعي الاتحاد ، مستقلة عن الانتاج وتبنى على معايير أهداف أخرى .

2- مساعدات مرتبطة باتجاز معايير في مواضيع البيئة والملائمة الصحية للأغذية والصحة الحيوانية والنباتية .

3- سياسة تطوير وتعزيز الريف التي تستلزم أموال كثيرة من الاتحاد الأوربي ، تؤدي إلى حماية ورعاية البيئة وجودة ورخاء الحيوانات ومساعدة الفلاحين في اكمال معايير الاتحاد التي تخص الانتاج .

4- تقليص مدة التحول الى السياسة الزراعية المشتركة ، والاستثمار بحجم أكبر في نهاية تمويل المعايير الجديدة للتطوير الريفي .

5- إمكانية صياغة نظام تمويل يضمن ثبات الميزانية الزراعية ولايتجاوز عام 2013 .

6- إعادة النظر في سياسة السوق .

والمساعدات التي وردت من خلال السياسة الزراعية المشتركة لاتستوجب الالتزام في الاعتماد على الأسعار فقط بدون الأخذ بالحسبان النوعية مما تستلزم وجود سياسة واضحة لتطوير الاقتصاد الريفي ، تساعد على تدفقات العمالة الصادرة من دول وسط وشرق أوروبا ، الأعضاء بالاتحاد في العودة إلى أريافهم . وفيما يخص المصاريف الهيكلية فانها تستلزم معايير ذات

اسبقيات تلتزم بها الدول الاعضاء الجديدة والتي تحتاج إلى الاستثمار في مجال البيئة وإعادة
البنية في مواضيع انسانية وتربوية .

سادسا ، انعكاس التوسع الخامس للاتحاد الاوربي على المجهود التمويلي وأهداف الميزانية المشتركة .

على أثر توسع الاتحاد الخامس أصبح الاختلاف كبير في مستوى الدخل بين دول الاتحاد الأوربي
ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من دول الاتحاد بحسب معطيات الاقتصاد الكلي وهي (36) :

أ- مجموعة الدول الاعضاء الأكثر فقراً وهي (استونيا ، هنكاريا ، لتوانيا ، لتوانيا ، جمهورية
الجيك ، واسلوفينيا) ويبلغ معدل صافي الناتج المحلي للفرد ، فيها حوالي 40% من متوسط صافي
الناتج المحلي لدول الاتحاد الخمسة والعشرين .

ب- مجموعة الدول الاعضاء المتوسطة وتشمل (اسبانيا ، قبرص ، اليونان ، البرتغال ،
اسلوفينيا) ويبلغ معدل صافي الناتج المحلي الفردي فيها ما بين 71 و 92% من متوسط صافي
الناتج المحلي الفردي للدول الاعضاء في الاتحاد .

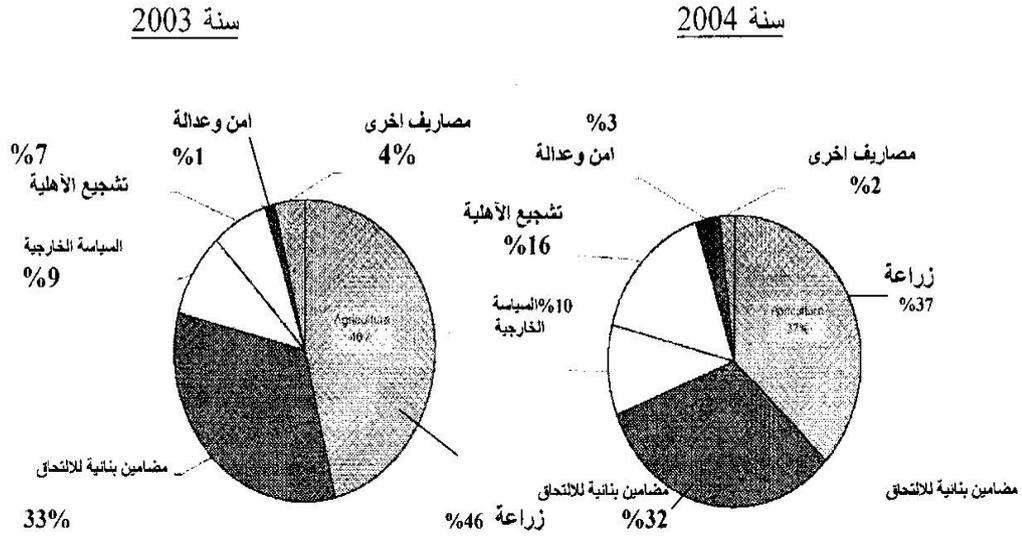
ج- مجموعة الدول الباقية ، وتشمل (المانيا ، فرنسا ، انكلترا ، ايرلندا ، فنلندا ، النمسا ، السويد
، بلجيكا ، الدنمارك ، هولندا ، لوكسمبورك ، وايطاليا) ويبلغ معدل الناتج المحلي الفردي الحالي
فيها أكثر من 115% من ما هو موجود في الاتحاد الأوربي .

وعلى الرغم من تجاوز الزيادة في التمويل الضروري من قبل دول الاتحاد الأعضاء ، الخمس
عشرة بعد التوسع إلا أنه لم تساعد زيادة هذه الاموال في زيادة المعدل الصافي للناتج المحلي
الفردي للدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد أكثر من 1.24 % لعام 2004 .

وتعد هذه الأموال مصدر التمويل الرئيس للبلدان الجديدة المنضمة إلى الاتحاد ، وتؤدي إلى إعادة
التوازن في حالة وجود مستوى منخفض للدخل فيها . وكقرار لتجديد الاتصال مع المجلس الاوربي
فقد حفظت المصاريف الزراعية المخصصة من الميزانية العامة للاتحاد وبنسبة 10% من مبلغها
الاجمالي في عام 2004 وذلك لدعم المنافسة لدى الدول الاعضاء الجديدة لكونها عنصراً مهماً
للمنمو وزيادة العمل فيها . كما تم اعادة الترتيب الاقليمي للتحويلات المشتركة ، الزراعية والبنائية
للدول الاعضاء الجديدة بسبب تخفيض مجموع الاموال الفعلية المستقلة ، والشكل (1) يوضح
نسب توزيع مصاريف الميزانية العامة بين الحاجات الضرورية .

شكل ()

نسب توزيع مصاريف الميزانية العامة بين الحاجات الضرورية 2003 ، 2004 .



المصدر

Comision de las comunidades europeas comunicacion de la commission al consejo Y al parlamento Europeo " Retos politicos U medios presupuestarios de la union amfliada " luxemburgo – 2006 .

معدل صافي الناتج المحلي الفردي للاتحاد الأوروبي عام 2004 بحوالي 12.5 % أقل مما هو عليه المعدل في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة القديمة التي أستوجب عليها السعي في تطوير الاتحاد ذي الخمس والعشرين عضواً ، وبخاصة مع عدم توفر الاحصاءات الدقيقة التي تمنع بعض الدول من الحديث عن تطابق معدل صافي الناتج المحلي الفردي مع ما هو مطلوب في الاتحاد . ورغم ذلك فإن التقديرات المعدة من قبل المجلس الأوروبي تشير إلى وجود حوالي 19 مليون شخص في الاتحاد ، يعيشون في أقاليم تفتقد إلى شروط الاستفادة من أموال الميزانية العامة الناشئة عن أهداف الاتحاد . ولهذا أصبح التوزيع الجديد لمصاريف الميزانية للمدة (2007 – 2013) مخصص بصورة فعلية بعد التوسع إلى الدول الأعضاء الجديدة .

والجدول (1) يوضح كيف أن انضمام الدول العشر الجديدة الاعضاء إلى الاتحاد الاوربي ترك تمويل التقارب لبعض دول الاتحاد القديمة خارج الاستفادة منه عام 2006 في حين جميع الدول الجديدة الاعضاء تستفيد من المساعدة بسبب إنخفاض مستوى الناتج المحلي الصافي الفردي فيها عن المعدل العام لدول الاتحاد.

ثامناً ، انعكاس التوسع الخامس للاتحاد الأوربي على الجوانب المؤسسية والادارية .

على المستوى التأسسي ، التغيير الناشئ من التحاق دول وسط وشرق أوروبا الى الاتحاد كان ظاهراً في توسيع مجلس الاتحاد الذي تخطى عدده من 19 عضواً عام 1995 الى 52 عضواً فعليين عام 2004 ، والبرلمان الأوربي المختار بواسطة الانتخابات العامة المباشرة ، جاوز أعلى حدوده ليصبح 750 نائباً ، واللجنة الأوربية وصل تعدادها 25 مندوباً ، ستة منهم معينين من قبل الدول التي فيها أكثر عدد من السكان و 19 مندوباً معينين من قبل الدول التي يوجد فيها أقل عدداً من السكان وبالوصول الى 25 مندوباً اقتضى تسمية عشرة مندوبين إضافيين من قبل الدول الاعضاء الجديدة الذين يصبحون جزئياً كتعويضيين مع إلغاء المندوب الثاني المسمى من قبل دول الاتحاد الذي يعيش فيها أكثر عدد من السكان . ولأول مرة عدد المندوبين المختارين من الدول التي فيها أكثر عدداً من السكان في الاتحاد الأوربي ، يشيرون إلى نسبة 78% من مجموع السكان في حين كانت الحالة لاتشير إلى أكثر من 24% من مجموع السكان قبل التوسع .

جدول (1)
حالة الميزانية العامة للاتحاد الاوربي ومدى استفادة كل دولة منها لعام 2006

الوضع في عام 2006	معدل الناتج المحلي الصافي الفردي متوسط عام 2003 - 2005		البلد
	100 = 25 UE	100 = 15 UE	
لا تستفيد	208.3	190.8	لوكسمبورك
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	136.7	125.2	ايرلندا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	126.2	115.6	الدانمارك
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	121.9	111.6	النمسا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	119.2	109.2	هولندا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	118.1	108.2	انكلترا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	116.3	106.5	السويد
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	115.3	105.6	فنلندا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	115.2	105.5	بلجيكا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	113.8	104.2	فرنسا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	108.4	99.3	ايطاليا
لا تستفيد بسبب تحسن وضعها نتيجة للانضمام	108.0	98.9	المانيا
لا تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	94.0	86.1	اسبانيا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	87.4	80.0	قبرص
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	78.7	72.1	اليونان
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	77.7	17.1	اسلوفينيا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	74.8	68.5	البرتغال
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	74.5	68.3	مالطا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	68.5	62.8	جمهورية الجيك
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	60.1	55.1	هنكارييا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	52.7	48.3	اسلوفاكيا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	48.0	44.0	استونيا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	47.2	43.3	لتوانيا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	46.8	42.9	بولونيا
تستفيد بسبب دخول الدول الجديدة الى الاتحاد	42.4	38.8	لتونيا

المصدر

Comision de las comunidades europeas comunicacion de la commission al consejo Y al parlamento Europeo " Retos politicos U medios presupuestarios de la union amfliada " luxemburgo - 2006 .

وإبتداءً من عام 2005 ومع دخول اتفاقية (Niza) حيز التطبيق أصبح إتخاذ القرارات في المجلس بحسب تمثيل الدول فيه على النحو الآتي :

أ- ألمانيا ، انكلترا ، فرنسا ، إيطاليا ، لكل بلد منهم 29 صوتاً .

ب- اسبانيا ، بولونيا ، لكل بلد منهم 27 صوتاً .

ج- رومانيا لديها 14 صوتاً .

د- هولندا لديها 13 صوتاً .

هـ- بلجيكا ، اليونان ، جمهورية الجيك ، هنكاريا ، والبرتغال 12 صوتاً لكل بلد منهم .

و- بلغاريا ، النمسا ، السويد ، لكل بلد منهم 10 اصوات .

ي- اسلوفاكيا ، الدنمارك ، فنلندا ، ايرلندا ، لتوانيا لكل بلد منهم 7 أصوات .

م- لتوانيا ، استونيا ، اسلوفينيا ، قبرص ، ولكسمبورك ، 4 أصوات لكل بلد منهم .

س- مالطا لديها 3 أصوات .

وبذلك يصبح المجموع 345 صوتاً وتطبق قاعدة الثلثين كأغلبية وكما يأتي :-

- اغلبية مؤهلة من الاصوات بنسبة 73.9% من المجموع الكلي ، اي مايعادل 255 صوتاً.

- اغلبية بسيطة مقرة من الدول يمثلون 62% من مجموع المواطنين .

إن انضمام الدول الجديدة الى الاتحاد تطلب أحد أساليب الاندماج والتطابق المهمة للبناء الواقعي للمؤسسات الأوروبية ، والاتحاد في هذه الحالة جابه أحد أقوى التحديات في تأريخه المتمثل في الحفاظ على المميزات الخاصة لدى مواطنة لكي يتمكن من ادارة مؤسساته في لغاته المحلية التي كانت إلى وقت قريب أحد عشرة (11) لغة ، ومنذ الأول من شهر آيار أصبحت عشرين لغة ، ولن تكون مهمة الادارة بهذه اللغات ، سهلة ورخيصة ، وأصبحت أحد مشاكل الاتحاد المعقدة والتي باتت تعرف (البلبلة الأوروبية) (37) .

تاسعا ، انعكاس التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي على البيئة الطبيعية والتحسس النائي .

ان التزام الدول الأعضاء الجديدة بتطبيق المعايير الجديدة للاتحاد الأوروبي في التلوث الجوي والمياه يعني ضمان بيئة نظيفة لمواطنيهم وللدول المجاورة . وسياسة الاتحاد في هذا المجال تقتضي المساعدة في صيانة الثروة الغنية بأنواع الحياة الطبيعية ، وداعمة للمشهد السياسي المتضامن مع البيئة النظيفة (أحزاب الخضر) والتي تدعو كذلك إلى اقامة صناعة خالية من التلوث ، وخفض التلف في الغابات والحقول ، وتحريم إستخدام وسائل الصيد المضررة ببعض الأحياء

المائية ، والسعي للاستفادة من الفضلات وجعلها أكثر ملاءمة ، وتشجيع الاستثمار في البيئة النظيفة ، عن طريق ادخال التكنولوجيا المتطورة التي تؤدي إلى تحسين الانتاجية والفعالية الاقتصادية وأبعاد المنشآت الملوثة للبيئة عن المدن ، أو اقامتها في بلدان أخرى خارج الاتحاد الأوربي وجميع هذه الاجراءات تنعكس بالنهاية على تحسين الصحة العامة لمواطني الاتحاد .
فيما أصبحت جميع دول الاتحاد الجديدة والقديمة تشكل جزءاً من الاجندة الاوربية الداعية إلى الحفاظ على البيئة النظيفة والعمل على صيانتها واحراز مستوى أكثر رقياً في الأمن والسلامة النووية وتطوير معايير الاشراف الغذائي وحماية المستهلك (38) .

عاشرا . انعكاس التوسع الخامس للاتحاد الاوربي على العلاقات الدولية وميزان القوى .

ان تأثير التوسع الخامس للاتحاد الأوربي في مجال العلاقات الدولية يمكن ملاحظته من خلال الدور الريادي للاتحاد في الكثير من القضايا العالمية على الرغم من عدم استفادته الكاملة من ثقله العالمي وقد منح هذا التوسع فرصة للاتحاد في زيادة نفوذه أمام الحاجة الماسة الى احراز تقدماً في موضوع السياسة الخارجية لها ، والتحدث أمام العالم بصوت واحد . وتكوين قوة عسكرية مستقلة للدفاع عن مصالحه الخاصة ، أمام التحديات الجديدة التي فرضتها السياسة الدولية المعاصرة المتضمنة هيمنة طرف واحد عليها (امريكا) وتسخيرها وفقاً لمصالحها (39) .

الاستنتاجات .

أوضحت هذه الدراسة أن هناك العديد من التغيرات والمزايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها توسع الاتحاد هذا والتي يمكن إيجازها بما يأتي :-

1- جميع الدول التي ترشح للاتحاد تخضع الى اتفاقية الانضمام نفسها غير أن بعضها تفرض عليه بعض الإجراءات التي يجب الالتزام بها قبل وأثناء الالتحاق ، والاتحاد لم يكن يوماً من الأيام من أنصار منح الامتيازات لهذه الدولة أو تلك ، وبخاصة عندما ينظم هذا العدد من الدول إليه ، لذلك فرضت على الدول العشر الجديدة الأعضاء الكثير من الاجراءات التي وجب القيام بها من بينها :

- احترام الاتفاقيات الأوروبية مثل (حقوق الانسان ، البيئة ، وضمان حقوق الاقليات) .
 - ادخال ودعم الديمقراطية .
 - الإلتزام باقتصاد السوق الحر والمنافسة .
 - علاقات دولية جيدة ضمن المصالح العامة للاتحاد .
 - الوصول الى سياسة مشتركة (زراعية ، اجتماعية ، الطاقة ، والمواصلات) .
 - الالتزام بإرشادات السوق الواحد وتغليبها على التشريعات الوطنية .
 - تطوير القواعد القانونية . ويتم ذلك من خلال استراتيجية توسع الاتحاد التي تتضمن :-
- * لا خيار للتفاوض على تراث الاتحاد .
 - * تحول محدد بالوقت .
 - * صلة للتعاون من اجل تبني حدود التعاون مع الميزانية من اجل التراث .
 - * تقويم ثابت ومهيئ من أجل الانتقال (2002 – 2010) يقبل به من يتجاوز جميع الاجراءات .

2- النمو الاقتصادي تسارع في جميع دول الاتحاد الأوربي نتيجة للتوسع عام 2004 وخاصة في الدول الأعضاء الجديدة التي وصل معدل نمو الناتج الحقيقي المحلي الصافي فيها حوالي 6% أكبر من السنوات السابقة وكانت دول البلطيق في المقدمة إذ تراوح معدل النمو فيها ما بين 6- 8 % للمدة نفسها في حين كان معدل النمو في بولونيا 5.4% تلتها جمهورية الجيك وهنكاريًا وبنسبة 4% على التوالي ، وجاءت لتوانيا في المؤخرة وبمعدل نمو متضائل ولو أنه حدث من بعد مستوى مرتفع للنمو .

3- النمو الاقتصادي الذي حصل في دول الاتحاد العشر الأعضاء الجديدة كان ملازماً مع التقدم في مواضيع التقارب مع دول الاتحاد الأوربي الحقيقية الخمسة عشر . إذ تحسن معدل صافي الناتج المحلي للفرد في الدول الجديدة خلال 2004 وخصوصاً في جمهورية الجيك ودول البلطيق الذي أصبح 46.6% من المستوى الموجود في دول الإتحاد ، وفي الوقت نفسه مازال هذا المعدل

منخفضاً في لتوانيا حوالي 40% مما هو عليه في دول الاتحاد الخمس عشرة . ويصل معدل الدخل الفردي لأعلى مستوياته حوالي 70% مما هو عليه في دول الاتحاد الغربية في كل من (قبرص ، اسلوفينيا ، مالطا وجمهورية الجيك) وذلك لعام 2004 . وبحسب بعض الدراسات ، إذا ما استمر معدل النمو في دول الاتحاد الجديدة على هذه الوتيرة 6% فإنها تستطيع اللحاق بالمستوى الموجود في دول الاتحاد الخمس عشرة أثناء عقدين ، مع الأخذ بالحسبان أن معدل النمو في الدول الاخيرة 3% سنوياً .

4- التوسع الخامس للاتحاد قد حفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التجارة وخاصة للبلدان الأعضاء الجديدة مع دول الاتحاد الأخرى (ازدادت صادراتها 19% واستيراداتها 17% عام 2004) . وهذا أستلزم زيادة كبيرة في سرعة التحرك للقطاعات الاقتصادية للاستجابة لحاجة السوق (بضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر) والذي حضي بنتائج كبيرة اخرى ، مثل تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا ونمو المنافسة .

5- زيادة التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوربي الـ25 لم يحدث على حساب إخفاض التجارة مع الدول الثلاث وإنما جاء نتيجة لالغاء القيود التجارية بين الدول الأعضاء ، وكان المزارعون في الدول الاعضاء الجديدة أول المستفيدين لهذه الزيادة بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية وزيادة المبيعات ، ومن مساعدة اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة الداعمة لهذا القطاع .

6- إرتفاع الأسعار والمواد في البلدان العشر الجديدة في الاتحاد الذي رفع التضخم كان في كثير من الأحيان سببه تركيبة الأسعار المثبتة من الحكومة بسبب زيادة الضرائب غير المباشرة وهذه العوامل ذات سجية مؤقتة ويمكن السيطرة عليها .

7- التطور الضريبي كان بصورة عامة ملائم لجميع دول الاتحاد الأوربي ، والمؤسسات التي ظهرت لمراعات النظام القانوني قد يسرت العمل الضريبي واصبح هناك دعم أينما تكون هناك حاجة إليه .

8- لم يتحقق أي عامل من عوامل الخوف التي كانت تنتاب الدول العشر الجديدة الأعضاء في الاتحاد إذ إن اقتصادياتها قد برهنت قدرة في مجابهة ومعرفة ضغوط المنافسة الإضافية والشركات لم تخسر وضعها في السوق الموحدة ، (على الرغم ماًصاب من ضرر لبعض الشركات الصغيرة في قطاعات معينة وخروجها من السوق ، بسبب المنافسة من قبل مثيلاتها ذات الفعالية في دول الاتحاد الأوربي الغربية) والمستثمرون المزارعون كانوا قادرين على التناطبق مع الاطار الجديد للعمل رافعين في ذلك دخول المزارعين والنمو الاقتصادي اندفع بصورة كبيرة للأمام .

9- الأجانب لم يتعجلوا بشراء الاراضي في البلدان العشرة الأعضاء الجدد في الاتحاد بعد الانضمام إليه والتحليل الأولي للتضخم قد أحتوى تقريباً في جميع الحالات ولغالبية الدول. وتدفق الأيدي

- العاملية من هذه الدول باتجاه الدول الخمس عشرة الأعضاء القدامى في الاتحاد كان ذا معنى ولكنه غير كبير وليس ذا تأثير سلبي على هذه الدول وخاصة بعد فتح الدول الأخيرة أسواق عملها بالكامل أمام الأيدي العاملة الواردة من الدول الجديدة في الاتحاد.
- 11- الاتحاد الأوروبي تجاوز مشكلة التوسع من وجهة النظر المالية ، وفي السنة الأولى مجموعة الدول الجديدة الأعضاء حصلوا على الاموال كمساعدات من الاتحاد أكثر مما انفقوا ولهذا لم يستعن باي شرط من الشروط الخاصة بالحماية ، وتقدمت الادارة في هذه الدول بشكل سريع للتطبيق مع نظام اتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي .
- 11- مواطنوا الاتحاد الأوروبي قبلوا بالمنافع الجوهرية الذي أضافها توسع الاتحاد الخامس وبحسب إحصائية معدة من قبل المجلس الأوروبي حول المنافع الظاهرية التي أحس بها المواطن الاوربي جراء هذا التوسع إشارة الى ان ما بين 46 - 48% من مواطني أوروبا شعروا بمردود التوسع الإيجابي ، أثناء الاعوام 2003 - 2004 ، وأرتفعت هذه النسبة إلى 53% في بداية عام 2005 على الرغم من إنه في البداية كان الكثير ممن شملتهم الاحصائية مشككين في ذلك ، مثل المزارعين البولنديين والذين تحولوا فيما بعد إلى مناصري الوحدة الأوروبية بعد أن تيقنوا أن المساعدة الأوروبية لهم أرتفعت في مجموعها من 20% عام 2004 إلى 70% عام 2005 .
- 12- مازالت هناك مشكلة عدم التساوي في تكاليف العمل التوحيدية بين مختلف دول الاتحاد وخاصة الدول العشر الجديدة المنضمة إليه ، إذ تشير الدراسات إلى أن غالبيتها تتلاقى في مستوى 50% مما هو موجود في دول الاتحاد الغربية الخمسة عشر ، والمستوى النسبي الأكثر ارتفاع نلاحظها في اسلوفينيا 60% وبولونيا 56% من متوسط التكاليف الموجودة في دول الاتحاد الغربية ، وأن تكاليف ساعة العمل تساوي 30 يورو في المانيا ، في عام 2004 ، ستة اضعاف ماهو موجود في بولونيا ، وعشرة اضعاف الراتب في اسلوفاكيا . والنظم العماليه في جميع دول الاتحاد العشر أقل مرونة مما هي عليه في دول الاتحاد الأخرى . ومازالت اسلوفاكيا البلد الأكثر مرونة بالنسبة لسوق عملها على الرغم ماحدث من تقدم في جمهورية الجيك وأستونيا وبولونيا .
- 13- المشهد المؤثر لتجزئة يوغسلافيا وعودة الحرب الى القارة الاوربية قد أظهر الحاجة الملحة لاقامة الوحدة الأوروبية بمواصفات أكثر دقة وحذر . وليس فقط الاستجابة لأمر من له سلطة في التأثير الخارجي (امريكا) ولهذا فالأزمة اليوغسلافية برهنت بجلاء ضعف وتشتت المواقف الاوربية أمام الازمات العالمية . ويعود ذلك إلى عدم وجود سياسة اوربية خارجية موحدة. وعلى الرغم ماأكدت عليه اتفاقية ماسترج (Mastricht) في هذا المجال إلا إنه لم يتم العمل بها من قبل دول الاتحاد الأوروبي التي لديها أهداف مختلفة وتصورات متباينة تتعلق بحالة أوروبا الجديدة .

14- تشير المعلومات إلى ارتفاع الشكوك في بلدان وسط وشرق اوربا وخاصة بعد الأزمة اليوغسلافية إلى ان الاتحاد الأوربي لا يستطيع الدفاع عن بلداته مما زاد في عدد المناهضين لهذا التكامل وهذا بدوره يثير عدم الاستقرار في أوربا ويوجد اعداء داخل وخارج الاتحاد ويدعو إلى عدم التصديق في تطوره. وفي الوقت نفسه تزداد فيه الأحزاب المتطرفة ويكثر مؤيديها وأصواتهم المعادية للوحدة ، وهو أصعب وأخطر المواقف التي تجابه الاتحاد حلياً .

التوصيات .

- 1- تغليب المصلحة العامة للدول العربية والاسلامية وعدم الاستئثار بالموارد المالية من شأنه أن يساعد على قيام نوع من أنواع التكامل الاقتصادي بين هذه الدول كما فعلت دول الاتحاد الأوروبي.
- 2- الفصل بين السياسة والاقتصاد وترك الأخير يسير بصورة برجماتية ضمن الاتفاقيات التي تبرم على مستوى الوطن العربي والاسلامي وعدم تدخل السياسة في الشأن الاقتصادي .
- 3- الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي منذ نشوئه إلى ما وصل إليه الآن وذلك عن طريق دراسة هذه التجربة وأخذ ما يمكن الاستفادة منه من قبل الدول العربية والاسلامية التي هي أحوج ما تكون الى قيام نوع من أنواع التكامل الاقتصادي فيما بينها لحماية اقتصادها وتطويره في عالم يشهد التكتلات ويعيش عصر العولمة .
- 4- إدخال ودعم الديمقراطية في الوطن العربي والاسلامي وتخويل الشعوب في اتخاذ القرارات في القضايا المهمة والتي تتعلق بالسيادة من اجل دعم نوع من أنواع التكتل الاقتصادي فيما بينها.
- 5- الالتزام بقوانين السوق الواحد من قبل حكومات وشعوب الوطن العربي والإسلامي من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية مشتركة وتغليبها على التشريعات الوطنية .

المصادر-

- 1- BBC Mundo : la unio Europea , Guia rapida , Madrid 2004 .
- 2- Donato Fernandez – Historia Y Economia de la union europea Ed : ramon Areces S. A. Madrid 2002 .
- 3- Rhodes Carolyn (ed) , The European union in the world community . Boulder , co : lyone Rienner Puble 1998 .
- 4- Chueca Sancho , Angel , los Derecho de la union Europea Boschi , Segunda Edicion , Barcelona , 1999 .
- 5- Manga Martin Araceli , Instituciones Y , Derecho de la union Europea , MGGraw 1 li 11 , Segunda Edicion , Madrid 1999 .
- 6- Aplaza Cran Brtana " indefinidamente " el referendum sobre la constitucion europea en : la Jornada , Modrid , 2005 .
- 7- Tiersky , Ronald , Europe tody : National politics , European Integration and European security , Rowman and little filed , 1999 .
- 8- Laria Aleardo – Fernondo , la constitucion politica a Europea – contexto Y Debate – Madrid – 2004 .
- 9- Boletin de la cEE commission N 6 , 1988 , 12 anos Bruselas Luxemburgo .
- 10- Anderso Jeffery . J . Regional Integration and and Democracy – Landon – M D , 1999 .
- 11- Chanona Burguete , Alejandro , Y Roberto Dominguez (ed) Europa en transformation – Universidad Autonoma de Maxico – 2000 .
- 12- Baun , Michael , A wider Europe : the process and polity of European union Enlargement , lanham , 2000 .
- 13- Manners , Ian and Richard Gwhitman , ed – the forign policies of European union Member states , Manchester university – press – 2000.
- 14- Pablo celsi – los quince Estados Mimbros de la union Europea , santillana – Segundo ano – Madrid – 2005 .
- 15- Palmer , John . la mission Y los Valores de la europa que necesitamos , the European policy centre , Dublin , 2001 .
- 16- Manners , Ian and Richard G . Whitman , eds . the foreign policies of European union Member – Manchestar university press , 2000 .
- 17- Cederman , lars – Erik , Constructing Europe's Identity the External Dimension , Boulder , co : Lynne – Rienner , 2000 .
- 18- Ginsberg , Roy . the European union in international politics : Baptism by fire , Rowman – Littefield , 2003 .
- 19- Juan Francisco Moreno , las carta de los Derechos Fundamentales de la union Europea : Desde la solemnidad A la Eficacia . Universidad de Huelva – 2003 .

- 20- Morata , F , la union Europea " procesos , actores Y politicas , Barcelona , Ariel , ciencia politica , 1996 .
 - 21- Bomberg , Elizabeth , and Alexander Stubb , the European union How Does it work , oxford , 2003 .
 - 22- Cederman , Lars – Erik , constructing Europe's Identity : the External Dimension , Boulder , Rienner , 2000 .
 - 23- La secretaria general , Las decision de trabajo common publication secretaria general de la ccg . Bruselas Luxemburgo – 2003 .
 - 24- Comision de las comunidades europeas comunicacion de la commission al consejo Y al parlamento Europeo " Retos politicos U medios presupuestarios de la union amfiliada " luxemburgo – 2006 .
 - 25- Calvo caravaca , Alfonso – luis , Nueva lexmercatoria Y contrato internacionales , Editoeial Ibanez , Bogota D – c , 2006 .
 - 26- Al eaydo , Fernando Laria , Sia Europa si al tratado constitucional – Madrid – 2004 .
-